محضر الجلسة رقم 328

التاريخ: الثلاثاء 07 جمادى الأولى 1442هـ (22 ديسمبر 2020م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.
التوقيت: ساعتان وستة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على النبي الأمين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس مشروع قانون رقم 64.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.605، الصادر في 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير العدل ببرمجة السؤال الفريد الموجه لوزارته في آخر الجلسة.

وبالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 16 دجنبر 2020 إلى تاريخه، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 22 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 70 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 35 جوابا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآني الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه "تحفيز وتشجيع عمال الشساعة الاستثنائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،

عمال الشساعة الاستثنائية وما يبذلونه من مجهودات جبارة لفك العزلة، خاصة عندما تتساقط الثلوج، فكم من إقليم لولا عمال الشساعة لظل مغلقا طوال فترة الثلج، هؤلاء العمال يحتاجون إلى دعم وزارتكم وإلى التشجيع.

فماذا أعددتم، السيد الوزير المحترم، لتشجيعهم وتحفيز هؤلاء العمال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا السيد المستشار المحترم،

كما تفضلتم، السيد المستشار، هاذي واحد الفئة مهمة جدا. بطبيعة الحال وزارة التجهيز كباقي الوزارات الأخرى تحتاج إلى العمال المياومين،

خاصة في هذه الفترة اللي تكلمت عليها، اللي هي الفترة ديال البرد وديال الثلوج.

احنا الوزارة تلجأ إلى هذه الفئة بالخصوص في المرحلة ديال الثلوج، نسأل الله عز وجل أن يبارك فيها، إلى تشغيل حوالي يعني المعدل تقريبا 320 عامل بواحد الغلاف مالي تنخصص له 5 ملايين ديال الدرهم سنويا.

ما غنتكلمش على التفاصيل التي نقوم بها بطبيعة الحال في تشجيع هاذ الفئة، اللي هي فئة تبقى فئة محدودة بطبيعة الحال، لكن اللي الآن نشتغل عليه هو تنزيل المقتضيات ديال واحد المنشور كانت دارتو الوظيفة العمومية سابقا في نهاية 2019، اللي كان زاد في ما يسمى بالتكملة ديال الأجر، وكان حددها ابتداء من فاتح ماي 2019 وابتداء من فاتح يناير 2020 وابتداء من فاتح يناير 2021 يعني الأقساط ديال الزيادات من السلم 1 حتى للسلم 7، نحن نشتغل على هاذ القضية لأنها خصها واحد التوحيد على مستوى مختلف الأقاليم، لأن كاين اجتهادات للخزنة الوزاريين تختلف من إقليم إلى إقليم، علما بأن هاذ اللي معنيين تقريبا 22 إقليم اللي معنيين بهذه المسألة ديال هذه المرحلة ديال الثلوج، وبطبيعة الحال الاستفادة كذلك من خدمات النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR[1]) وكذلك الاستفادة ديالهم من التغطية الصحية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد شاطرتموني الرأي ووافقتم وأشهدتم أن هؤلاء العمال يحتاجون إلى دعم.

اليوم سؤال الفريق الاستقلالي يلح على ضرورة العناية بهؤلاء، حيث لا يعقل - وسوف لن تقبلونها السيد الوزير المحترم - أن هؤلاء العمال لا يتقاضون تعويضات عائلية، هذا غير مقبول، التغطية الصحية لحد الساعة، رغم الخطاب السامي والمؤرخ لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مازال هؤلاء العمال بدون تغطية صحية.

فثانيا، هذا الراتب ديالهم راه ما موحدش، كيتخلصو الشهر الأول والشهر الثاني، والشهر الثالث كلو ما كيتخلصوش، كاين اللي عندو 17، 17 و11 يوم في الشهر الثالث، كاين اللي عندو 15، 15 والشهر الثالث 11 يوم، علما أنهم يشتغلون طوال الشهر وطوال السنين وبدون توقف.

هاذ العمال من 2003 وهما كيتدحرجو، منهم الكاتبات ديال الإدارة ديال المدراء، منهم المساعدين، منهم عاد منهم اللي تيخرجو للخلا للثلج. الناس ناعسة وهما كيباتو يفكو الطرقان، فكيحتاجو على الاقل تغطية صحية، على الأقل التعويضات العائلية، السيد الوزير، وأنا كنعرف كيف كتفكر، راه ما يمكنش تقبلو هاذ الشي.

الوزير السابق راه اجتهد شوية، ودار واحد المجهود، فكنتمنى انتوما تزيدو وتحفزو هاذ الناس، راه عيب يكون موظف بالكراء بالضوء بالمصاريف ديال التمدرس وتيقبط ديك الأجر، الثياب حتى الملابس ما عندهمش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

صحيح أنا خصني نجاوبك على هذا السؤال اللي طرحتي السيد المستشار، ولكن هذا الموضوع ما متعلقش بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، هذا واحد الموضوع متعلق بالوظيفة العمومية.

العمال ديال الشساعة الاستثنائية - وهاذ الشي أنت عارفو، السيد الرئيس - تتحكمهم واحد العدد ديال المقتضيات المسطرية، إذا جيتي تسولني أنا الآن كوزير، صحيح أنا هاذ الفئة أعتبرها أنها فئة هشة، التجارب اللي كاينة هاذي ما فيهاش اجتهادات بزاف، كاين 2 الاجتهادات: يا إما تخليهم في إطار الشساعة الاستثنائية وتفتح لهم الأبواب وتحاول جهد ما تستطيع أنك تقاد معهم، يا إما تمشي للقضية ديال الخورجة، (l'externalisation) وهذا مشات فيه واحد العدد الوزارات، وأنا كانت عندي تجربة فيه في المجال ديال الماء، وبجهد جهيد قنعنا هاذوك اللي كانو تيديرو الشساعة أنه من مصلحتهم يمشيو في إطار الخورجة.

فاحنا هاذو ديال الشساعة الاستثنائية صحيح فيهم هاذ الشق اللي احنا كنحتاجوه، اللي هو محدود في المرحلة ديال الثلج، وأنا تكلمت عليهم، وفيه شي وحدين في الحقيقة كيستعملوهم المديريات الإقليمية.

احنا اللي الهم ديالنا هو غير التوحيد بعدا ما بين الخزنة الوزاريين باش ماشي واحد يدير الإنعاش وواحد يطبق المنشور ديال الوظيفة العمومية، وهذا أؤكد لكم أناضل فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه "تثنية وكهربة الخط السككي وجدة- فاس- الناظور".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

[1] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتثنية وكهربة الخط السككي الرابط بين مدينتي وجدة والناظور من جهة، ومدينة فاس، بالشكل الذي يجعل معه المدة الزمنية للسفر تتناسب مع المسافة الفاصلة بين المدن المذكورة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما نضيفش شي حاجة على الأهمية بطبيعة الحال ديال السؤال، أنا غادي نمشي قاصد الجواب للسيد المستشار، فيما يتلعق بالسؤال اللي متكرر في الحقيقة منذ بضع سنوات اللي تيتعلق بالكهربة ديال الخط اللي تيربط ما بين فاس ووجدة وما بين تاوريرت والناظور. اللي كاين الآن عمليا هو واحد الدراسة شرعنا فيها مع البنك الأوربي للاستثمار (la BEI[2]) اللي غادي يمولها في واحد الحدود ديال 10 مليون ديال الدرهم، لأن الكلفة ديال هذه الكهربة غادي تتجاوز واحد 1.5 مليار ديال الدرهم، واحنا كنعتقدو أنه غادي نلقاو فيها تمويلات مهمة، باعتبار أنه غادي يكون عندها واحد الإضافة نوعية في المجال البيئي للمرور من (diesel) للكهربة.

بالنسبة للقضية ديال التثنية، التثنية ما حاضراش الآن، لأن الخط الحالي التثنية ديالو لن تفيد في ربح الوقت، احنا هاذ الخط هذا ديال فاس وجدة مدخلينو في الخطوط ديال السرعة الفائقة، حيث كاينة (la trés grande vitesse) كاينة (la grande vitesse) بطبيعة الحال ماعندناش الآن تصور للتركيبة المالية ديالو، لكن كنعتقدو أنه في إطار هذا المشروع المغاربي الكبير ديال (Maghreb rails)، يعني إذا تحسنت إذا بغيتي تقول المعطيات السياسية، ونتمنى ذلك، التركيبة المالية ما غاديش تكون طارحة مشكل، هذا هو اللي غادي يكون واحد الخط اللي غادي يكون خاص بطبيعة الحال بالمسافرين، وغادي يستعمل الخط الحالي للنقل ديال البضائع كما كان عليه الشكل بالنسبة لطنجة- الدار البيضاء، فهذاك درناه خلينا للمسافرين فدرنا (trés grande vitesse) والآخر خليناه للبضائع.

شكرا السيد الرئيس.

[2] **B**anque **E**uropéenne d'**I**nvestissement

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال، السيد الوزير، لا يخفى عليكم أهمية ربح مدة زمنية في السفر ما بين المنطقة الشرقية ووسط المملكة. العائد بطبيعة الحال سيكون في هذا الجانب هذا يمكن عائد تنقل الأفراد، ولكن كاين هناك عائد اقتصادي، بنيات تحتية، شبكات طرقية تحسنت على ما كانت عليه، ولكن الجانب ديال السكك الحديدية لعب دور كبير.

اليوم السرعة، السيد الوزير، تقريبا لا تتجاوز في معدلها 70- 75 كلم في الساعة، تقريبا من مدينة فاس إلى حدود خارج تازة في اتجاه وجدة واحد 140 كلم تقريبا المسافة أو السرعة لا تتعدى 75 كلم في الساعة.

نفس الشيء الخروج من مدينة وجدة إلى تاوريرت تقريبا نفس السرعة، بطبيعة الحال كاين هذا الجانب ديال الكهربة غادي يخفض من المدة ويعطي الإمكانية ديال مدة زمنية أقل، ولكن السرعة مرتبطة أيضا بالبنية التحتية، هناك منعرجات، الخط السككي تقريبا من فترة الاستعمار هو موجود نفس الخط ديال السككي، كاين منعرجات اللي يمكن إسقاطها، وهذا سيؤدي إلى رفع السرعة أكثر مما عليه، يكون القرار برفع السرعة وغادي تكون المدة الزمنية أقل.

هناك كذلك الإشكالية ديال الأنفاق، النفق مابين تازة وباب مرزوقة، باب مرزوقة لواد أمليل، والنفق اللي في مدخل مدينة فاس، هذه أنفاق قديمة كاين فيها أنفاق اللي الآن تتقاطر منها المياه، وهي تشكل نوعا ما خطورة على المرور، وبالتالي تحتاج إلى إصلاحات في إطار إعادة النظر في هذا الخط.

ودائما لتحقيق هاذ الهدف، نستغل هذه الفرصة للحديث على الخط السككي اللي حتى هو يمكن يكون عندو عائد أكبر وعائد اقتصادي مع الانجاز أولا نهاية إنجاز ميناء غرب المتوسط، واللي غادي يكون مهم بالنسبة للجهة الشرقية الربط بين هذا الميناء ومدينة وجدة، غادي يكون عندو عائد اقتصادي كبير، وغادي يكون بنية تحتية مهمة لتنشيط المنطقة اقتصاديا واجتماعيا كذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

..ديال الربط ديال الناظور غرب المتوسطة، هذا غادي يكون، غينطلق إن شاء الله، السنة المقبلة، غير هو فاش تكلمت على هذا الموضوع، على كل حال هاذ الخط تنعرفو مزيان، لأن مشيت فيه وجيت

إذا تنعرفو، أنا قلت بأنه إذا كانت شي إمكانية في المستقبل هو هذا، احنا غادي نفصلو ما بين البضائع وما بين المسافرين، بالطبع غادي نديرو استثمار في واحد الحجم كبير اللهم نديرو استثمار ديال السرعة الفائقة، لكن نحن كنا بصدد حل واحد الإشكالية التي عمرت لسنوات في علاقة المكتب الوطني للسكك الحديدية مع الدولة.

احنا تنعتبرو بأن الدولة لما تتقول بأنه بغات تدير واحد المشروع السككي في إطار إعداد التراب، خص الدولة تحمل النفقات ديالها كاملة، وهاذ القضية وصلنا لها لأن كنا وقعنا واحد التفاهم في هذا الاتجاه ما بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التجهيز والمكتب الوطني للسكك الحديدية، فكل المشاريع المستقبلية اللي هي بمعنى الربحية المالية ليست مربحة للمكتب الوطني، لكن في إطار التوجه الإستراتيجي للبلاد اللي خصها تكون خصها تكون، وهذا داخل.. أنا تكلمت شوية على المعطيات السياسية وإن كانت تبدو ما فيهاش شي أفق في المنظور، ولكن على كل حال هذا حاصل يعني..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان الثالث والرابع تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "إعادة النظر في تدبير رخص النقل المزدوج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا هل تمنح الوزارة رخصا للنقل المزدوج؟

ما هي المعايير والشروط المعتمدة؟

وهل لدى الوزارة مخططات تمكنها من ضبط خريطة الخصاص في النقل بالعالم القروي تجعلها تعيد النظر في طريقة تدبير نظام منح رخص النقل المزدوج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من أجل تنظيم قطاع النقل المزدوج، نظرا لأهميته في ربط العالم القروي بالمدن القريبة وكذا فك العزلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد الرئيس،

شكرا السيدان المستشاران المحترمان.

لا أحد يجادل في الأهمية ديال النقل المزدوج في مجال العالم القروي.

السؤال الأول واش تنعطيو الرخص، تنعطيو، وأنا نعطيكم، هاذي فرصة باش نعطي الأرقام اللي عندنا، عدد الرخص الممنوحة لحد الآن 3851 رخصة، المستعمل منها فقط 29%، اللي عندها في الحقيقة السبق في هاذ الشي هي الجهة ديال بني ملال- خنيفرة هي اللي عندها 565 رخصة ممنوحة، استعملت منها 15% من بعد منها درعة- تافيلالت عندها 409 ديال الرخص استعملت منها 55%، وباقي الجهات الدار البيضاء- سطات هي اللي عندها أقل، عندها 203 ديال الرخص، مراكش- آسفي عندها 534 رخصة، استعملت منها 155.

طيب، احنا الرخص تنعطيوهم، أشنو هو الشكل باش تنشتغلو؟ هناك لجان إقليمية تجتمع، يرأسها السادة العمال أو من ينوب عنهم، هي اللي تتدارس هذا الموضوع هذا، وتقترح على لجنة النقل اللي كنت أنا غيرت الآن ولى كيترأسها الكاتب العام ديال وزارة التجهيز والنقل، لأن سابقا كان كيترأسها المدير ديال النقل.

احنا عادة هذه الطلبات نستجيب لها، علايش بنينا في الحقيقة هذه القضية ديال هذه الرخص؟ بنيناهم على واحد الدراسة اللي كانت همت 58 إقليم واللي شفنا أشنو هما الحاجيات ديال هذا المجال القروي، لكن الآن كاين متغير.

المتغير الأول هو دخول القانون التنظيمي للجهات على الخط، لأن هذا أصبح من الاختصاصات الذاتية ديال الجهات، هو تصميم النقل وكذلك النقل في المجال غير الحضري، واحنا دبا الآن في نقاش لأنه احنا من الأمور اللي التزمنا بها في الاجتماعات اللي جمعتنا مع رؤساء الجهات هو أننا احنا النقل المزدوج مستعدين بطبيعة الحال أنه يمشي للجهات، ونديرو لهم احنا المواكبة بطبيعة الحال الإدارية والتقنية، لأن هذا واحد الموضوع ماشي ساهل.

المستوى الثاني هو اللي تكلم عليه، السؤال الثاني ديال فريق الأصالة والمعاصرة هو الإشارة للإشكالية اللي تيعاني منها النقل المزدوج، أولا،

علاقة مع النقل السري، لأن مازال موجود وهذا الإشكال، وكذلك التداخل ما بين المجال الحضري اللي توسع والمجال ديال النقل، لأنه خصنا نطرحو السؤال، علاش واحد العدد ديال هذه الرخص غير مستعملة؟

هؤلاء يشتكون من أنه كاينة منافسة من النقل السري وعندهم مشكل فاش تيدخلو للمجال الحضري، لأن ملي المجال الحضري توسع حيث من قبل كان النقل المزدوج تيجيب الناس من الجماعات القروية وتيقربهم للمحاور الطرقية، أغلب هذه المحاور الطرقية دخلت لواحد المجال حضري أوسع، ولاو فيها الطاكسيات ولاو فيها الحافلات ديال النقل الحضري.

وهذا كله يدفعنا بطبيعة الحال إلى أن نعيد النظر، احنا الآن نعيد فيه النظر، علاقة بطبيعة الحال مع هذا المستجد اللي مهم اللي هو الجهات، والتي أبدت فيه الجهات استعدادها بطبيعة الحال إلى أن تتحمل هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم، الذي يبقى موضوعيا، لكن من وجهة نظر فريقنا فإن للموضوع راهنيته، على اعتبار أن هذا الملف بقي معلقا بعد الوعود التي قطعها الوزيران السابقان في القطاع، والذي وعدونا بضرورة إعادة النظر في نظام الرخص وكذا تأهيل النقل المزدوج الذي يبقى قطاعا محوريا وأساسيا في العالم القروي والمناطق الجبلية، والذي يلعب كما تعلمون دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة القرى والبوادي، ويتيح الربط بين مختلف مراكز الاستقطاب الداخلية والخارجية للدواوير والجماعات القروية.

السيد الوزير،

لقد اقترحنا في الولاية السابقة هذا الموضوع للنقاش وفي عدة مناسبات مع الوزيرين السابقين ووعدونا بإجراءات مستعجلة لتأهيل هذا المرفق وتحسين خدماته، عبر التشجيع على دعم قطاع النقل المزدوج من أجل تجديد الحظيرة، علما أن هناك دعما خصصته الحكومة عبر قانون المالية 2013 وتم التجديد له عبر قانون المالية 2018 لدعم الناقلين العموميين وأرباب النقل الطرقي ولكي يستفيد منه أساسا النقل المزدوج أيضا، حيث تبين لنا أن نسبة الاستفادة تبقى محدودة كما عبرتم عنها.

لذلك نلتمس منكم، السيد الوزير، الإسراع في وتيرة الاستفادة عبر تسهيل الولوج إليه ومعالجة كل العراقيل التي قد تعوقه، خاصة وأن هذا الدعم تبقت منه سنة فقط ومازال الصندوق يتوفر على ميزانية مهمة لتحسين الخدمات بهذا المرفق، والذي يعاني من تدني خدماته لدى ساكنة العالم القروي وساكنة الجبل بالخصوص، حيث نجد أن هناك عربات متهالكة تشتغل في هذه الخطوط، تؤدي إلى حوادث سير خطيرة، ناهيك عن الاكتظاظ.

لذلك، السيد الوزير، رجاء الإسراع في تنزيل ورش إصلاح هذا المرفق بالطرق التي ترونها مناسبة وسهلة، إما عبر نظام دفتر تحملات من جهة أو بإعطاء الأولوية لتجديد الحظيرة ووقف العمل بالعربات المتهالكة وتعويض أصحابها وتشجيعهم على الاستثمار في تأهيل هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على الإجابة.

السيد الوزير المحترم،

تكلمتي على العدد ديال الرخص ديال النقل المزدوج، قلتي 3800 رخصة، اللي كتشتغل هي 29%، إذن هنايا عندنا مشكل مطروح، إذن ملي تنشوفو واحد العدد وتنجبرو النسبة المئوية 29%، إذن عندنا مشكل في هذا القطاع.

هذا القطاع، السيد الوزير المحترم، تتعرفو هاذ الناس هاذو بذلو واحد المجهودات كبيرة وكانو هاذو ناس ديال النقل السري، من بعد جات الوزارة والولاية والناس المسؤولين وشافو هاذ الناس هاذو هوما اللي كيقدمو خدمة لهاذ الساكنة، وارتأت الدولة على أساس باش تمنحهم واحد (l'agrément) هي النقل المزدوج باش يدخلو للمدن، الآن قلتي توسع المجال الحضري وهاذ الناس هاذو أصبحو كيعيشو مشكل هنايا في المدينة ديال طنجة، عندنا هاذ المشاكل هذه، كنعيشوها في المدينة ديال طنجة، عندنا الناس كيجيو من مناطق قروية، المواد ديالهم فلاحية وواحد المجموعة ديال الأشياء، ولكن لاحظنا القرار الوزاري اللي معطي لذيك (l'agrément) "من إلى.."

اليوم أصحبو هاذ الناس هاذو تيمشيو للمحطة الطرقية، ملي تيمشي للمحطة الطرقية دائما احنا في الشعارات ديال الحكومة كنشوفو على أساس دايما كنحافظو على القدرة الشرائية ديال المواطنين، وما خصناشي المواطن يتضر، ما خصناشي كذا، ولكن ملي كيجي هاذ الشي من واحد المنطقة قروية وكيدخل حتى للمحطة الطرقية وكينزل المواد ديالو اللي ماجي يبيعها في السوق الأسبوعي أولا واحد المجموعة ديال الحوايج، عاود خصو يتنقل بواحد الوسيلة النقل أخرى باش يدخل للمدينة لواحد السوق معين.

إذن هنايا تتزاد التكلفة، واحد السيد ماجي غادي يربح 70 درهم، ولكن تنشوفو باش يدخل للمدينة خصو 9 كلم ولا 8 كلم باش يوصل

(centre ville) من بعد تتزاد عليه هذيك المصاريف، من بعد هاذ الناس هاذو، السيد الوزير المحترم، إذا ما خدموشي هاذ الناس هاذو يمشيو للفوريان، علاش كيمشيو للفوريان؟ واحد المجموعة ديال الناس كاريين هاذ (les agréments) ناس كبار كبرو، ما عندهمشي باش يقدرو يخدمو كيعطيوها لبعض الأسر تتعيش منها، ولكن الإشكال اللي مطروح بالنسبة للنسبة المئوية 29% هاذ الناس منين تيمشيو يخدمو في ذيك الخطوط كيجبرو ذيك الخط غير مربح، ملي مربح، علاش؟ على أساس أنتينا ما خليتيهش يشتغل بالطريقة اللي عندو في الرخصة، عندو "من إلى" خصو يدخل "من إلى" السيد الوزير المحترم، باش هاذ الناس هاذو حتى هوما أسر فئة كبيرة كتعيش من هاذ النقل المزدوج، خصنا نشجعوهم ونشوفو كيفاش نأطروهم، كيفاش نظموهم، يدخلو للمدن باش ما يبقاوشي هاذ الإشكاليات دائما يمشيو من الباب ديال الجماعة ويحتجو ويتخذو فيهم واحد المجموعة من الحوايج.

احنا كنطلبو هاذ الناس هاذو تحلو معهم المشكل ويتأطرو ويكونو الأماكن ديالهم خاصة داخل المدن فين كيوقفو، باش ملي يجي من البادية يدخل للمدينة يجبر راسو فين يوقف ومن تما يمشي بحالو.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السادة المستشارون،

أكاد أقول أنا ما مختلفش على التشخيص، هو البناء الأول اللي تدار هو كان بناء منطقي، لأن أشنو اللي فيه؟ فيه دفتر تحملات اللي أشار له السيد المستشار كاين، وهذاك دفتر التحملات روعي فيه أنه يكون خفيف، لأنه التوجه اللي كان هو هاذوك اللي كانو تيديرو النقل السري يتحولو يديرو واحد النقل اللي أساسي فيه هو الجودة والسلامة، أما اللي عندو (Fourgon vitré) ولا شي حاجة مشينا في هذا الاتجاه.

كانت المسألة الثانية قلنا احنا باش الإدارة المركزية ما تدخلش في هذه المسألة ديال تحديد الخطوط، تكون لجنة إقليمية، لجنة إقليمية موسعة هي اللي تتضبط هاذ الشي ديال الخطوط، وبعد ذلك ملي تيجي للجنة ديال النقل، حيث أنا تنتبع أشغال لجنة النقل، عموما 100% تنعطيو هاذ الرخص.

بطبيعة الحال، بقي هذا المشكل مطروح، هاذ الشي علاش أنا قلت دبا ما دام كاين واحد المستجد اللي هو مرتبط بالجهات، حيث أنا دبا إلى سولتني إلى بغيتي تكون شوية ما عرفتش واحد شوية ديال المكيافيلية نقول لك أودي مادام الجهات عندها الاختصاص الذاتي، أسيدي احنا من غدا نعطيوها للجهات، ولكن راه ما نحلوش المشكل، هاذ الشي علاش قلنا احنا نصفيو واحد العدد الأمور على مستوانا، باش حتى إلى أخذتو الجهات تأخذه مقاد، لأن الجهة غادي تواجه ثلاثة المشاكل أساسية:

غادي تواجه المشكل ديال النقل الحضري اللي توسع، ومشكل النقل الحضري مع النقل، نذكر حتى الخطوط القصيرة ديال الحافلات، راه ماتت بسبب هاذ النقل الحضري اللي توسع، هاذ المشكل ديال النقل تينطبق عليه "تفرق دمه بين القبائل"، حيث هذاك اختصاص ترابي ديال الجماعات، وهاذي فيه لجنة إقليمية تتحيل على لجنة النقل وتتعطي، وهاذ الشي هذا ما فيهش واحد الانسجام، خصنا نقولها.

ثاني مستوى هو النقل السري، النقل السري عندو واحد شوية ديال الدواعي معقولة، لأن ملي تمشي لبعض المناطق الجبلية هذاك (le fourgon) ما خدامش لأن حادر، خصو 4*4 خص بزاف ديال الحوائج.

ثم بطبيعة الحال هاذ القضية ديال التأهيل، باش يمكن للسيد يؤهل اسميتو خص يكون عندو واحد راس المال اللي يساعدو باش يؤهل، باش يستجيب لهاذ الشي.

احنا تنقولو هاذ الشي يمكن لنا نعاودو نقادوه، أنا ما عنديش، بصدق، باش نكون معكم واضح، ما عنديش آجال، ولكن الآن المناسبة شرط، مادام كاين هاذ الشي ديال الجهات اللهم نشتغلو عليه بواحد الطريقة اللي هي معقلنة ونتجاوزو هاذ المسألة، علما بأن بعض الجهات، إلى لاحظت، بعض الجهات الخطوط خدامين، راه اعطيت الجهة ديال درعة- تافيلالت يبدو أن النسبة تجاوزت 55%، يبدو بعض الجهات أقل إشكالا من جهات أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه، "تلوث واد سبو".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لطرح السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما تعلمون أن الحضارة تقام على ضفاف الأودية والأنهار، وذلك باعتبار الماء هو مصدر الحياة، ونهر سبو يعتبر مصدرا للحياة، مما جعله يستقطب مدنا كبرى ومهمة في ضفافه، ففي الماضي كان مصدر رزق العديد من المواطنين بسبب تقاطر العديد من الأنواع المهمة من الأسماك، وخاصة سمك الشابل، بالإضافة إلى زراعة مختلف الخضروات ومختلف أنواع أشجار الفواكه.

وقد شكل مصدرا للماء الشروب والسقي ومصدرا بيولوجيا وإيكولوجيا،

إلا أنه في العقدين الأخيرين بلغ أقصى درجات التلوث البيئي، وهذا راجع لعدة أسباب، كما أن جل المشاريع الفلاحية فشلت بسبب تلوث نهر سبو، وساكنة ضفافه مهددة بانتشار الأمراض الفتاكة كالسرطان، وللأسف، يصنف اليوم من أكبر الوديان تلوثا فلي المغرب، ويعرف بجمعه لجل قنوات الصرف الصحي بالمنطقة، سواء منها الواردة من المنازل أو دار الدباغة أو من مصانع الزيتون.

والكارثة العظمى أن هذه المياه الملوثة تستغل في سقي هذه الأراضي الفلاحية، التي تنتج مواد غذائية ضرورية، تسوق بشكل يومي في المناطق المجاورة، أي بفاس وتاونات والنواحي، لكن لا أحد تدخل لإيقاف هذه الكارثة.

واليوم إننا في فريق الاستقلالي ندق ناقوس الخطر، لما يشكل هذا الواد من تهديد على الصحة العامة.

وعليه نسائلكم السيد الوزير" ما هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة لإعادة الحياة لهذا النهر الكبير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

موضوع مهم، هام جدا، تدخلت فيه مختلف الوزارات المتعاقبة، نمشيو بعد الأمور اللي هي مرصدة الآن، أنه في هاذ المجال ديال محاربة التلوث ديال واد سبو، اللي هو فرع من المحاربة ديال التلوث بشكل عام اللي تتعرفها الموارد المائية واللي نص عليه القانون 36.15 إلى حد الآن، محطة تطهير السائل المنزلي صرفت عليها أكثر من 2.5 المليار ديال الدرهم والمحطات ديال التطهير الصناعي تصرف عليها حوالي 400 مليون ديال الدرهم، وهذا بطبيعة الحال فيه واحد المشروع تيتسمى المشروع المندمج للتنمية المستدامة لحوض سبو، فيه واحد العدد ديال الأمور، إنجاز محطة المعالجة ديال المياه العادمة إلى غير ذلك، وفيه بطبيعة الحال واحد العدد الأمورت تدارت: محطة التطهير لفائدة 12 مدينة ومركز بحوض سبو، محطة التطهير ديال مدينة فاس مكناس قنيطرة، محطة التطهير لأكثر من 10 مدن ومركز في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل، محطة تطهير النفايات ديال (la Sotrameg[3]) ديال تحويل (mélasse) والمعملين ديال الورق اللي كانو في القنيطرة، المعمل ديال الحليب ديال مكناس، المعمل ديال السكر ديال بلقصيري، المعمل ديال الحليب بالقنيطرة إلى غير ذلك.

هاذ الشي أعطانا واحد النتيجة اللي هي مهمة، هو أنه تبلغ حاليا نسبة التطهير على مستوى المدن بحوض سبو 59%، مع العلم بأن كاين واحد العدد ديال المشاريع في طور الإعداد، لكن إذا حيدنا المعاصر ديال الزيتون فيما يتعلق بالنفايات الصناعية تنتكلمو على 80%، فين باقي عندنا الإشكال، عندنا في المعاصر ديال الزيتون، هاذ الشي علاش ملي تتكون ذلك الموسم ديال الجني الزيتون تنضطرو وخا احنا واقفين على الماء تنضطرو نديرو (des lâchers) الإطلاقات، خاصة بالنسبة لبعض المناطق، بحال المركز ديال قرية با امحمد باش يمكن لهم بطبيعة الحال ياخذو الماء ديال الشرب.

الآن عندنا واحد العدد ديال الدراسات على مستوى كل الأقاليم في إطار هاذ الشي ديال معاصر الزيتون، تاونات، وزان، مكناس، تازة، سيدي قاسم، مولاي يعقوب، صفرو، الحاجب، وكاين تخصيص واحد الميزانية سنوية للإسهام في إنجاز هذه المحطات لمعالجة نفايات المعاصر، والوكالة، بطبيعة الحال، باعتبارها مسؤولة في غياب الجمعيات ديال المعاصر ديال الزيتون هي اللي تتدخل طرف، هاذ الشي علاش إذا لاحظتو في التوقيع اللي درنا في هذاك البرنامج ديال التنمية الجهوية ديال فاس-مكناس، عندنا واحد الشق اللي فيه هذه القضية ديال الحد من التلوث الناجم عن معاصر الزيتون اللي فيه 100 مليون ديال الدرهم، واللي غادي تساهم فيه الجهة بـ 40% واحنا غدي نساهمو بحوالي 60%.

إذن باقي عندنا إشكال في المعاصر ديال الزيتون، ولكن هذا التصور، إن شاء الله، أنه في المستقبل القريب سيتم تجاوز هذا الإشكال بإذن الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

في القريب الآجل، واش سنة، واش سنتين، واش 10 سنين، واش 20 عام؟ مع الأسف مرة أخرى جوابكم كما العادة 2.5 مليار درهم هذه أرقام ديال الاستثمارات، في الوقت اللي تتعرفو، السيد الوزير، بأن أكثر من 900 ألف طن يوميا ديال النفايات الملوثة تمشي لهاذ الواد، ملي تنقولو 900 ألف طن راه احنا تنقولو مدينة ديال 2 مليون نسمة كتكب في هذا الواد.

مع الأسف الشديد، كنا كنتظرو منكم شي مواعيد قريبة أو على الأقل آجال باش يمكن لكم تحددو، احنا كنتسناو شي حاجة اللي هي على الواقع لمسناه، ما شفناهاش.

هذا النهر الذي كان يشكل منبعا للحياة أصبح يشكل عنوانا للموت ولنشر الأمراض.

السيد الوزير،

[3] **So**ciété de **Tr**ansformation de **Mé**lasse du **G**harb

احنا كنتمناو باش تكونو واقعيين، باش تكون شي حاجة ملموسة، على الأقل في الآجال القريبة، لأن ملي تنقولو 900 ألف طن يوميا ديال النفايات كتمشي لهذا الواد راه..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

ما بغيتش نعقب عليك بقساوة، ولكن يبدو ما استوعبتيش الجواب ديالي، هاذ الشي اللي بان لي.

عاود سمع الجواب ديالي، لأن أنا اعطيت فيه أرقام، أعطيت واحد العدد ديال الأمور، عسى الله أن يفعل خيرا، على الأقل وخا في إطار المعارضة غير تستوعب أشنو قلت، يبدو ما استوعبتيش، لأن أنا تكلمت على أرقام وأعطيتك الأرقام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "ربط الأقاليم الجنوبية بخط السكك الحديدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحو المريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا أحد يجادل في الأهمية القصوى لشبكة السكك الحديدية في البنية التحتية المتعلقة بمنظومة النقل والتنقل، فإذا كانت هاته الشبكة في بلادنا ما تزال ضعيفة، فإن توزيعها يطرح إشكالا كبيرا، الشبكة كلها تتواجد في شمال سلسلة جبال الأطلس، ومنعدمة تماما في جنوبها.

وموضوع سؤالنا هو بالضبط ربط الجهات الجنوبية والجنوبية الشرقية بالشبكة الوطنية، لما لذلك من آثار جد مهمة على وثيرة التنمية في هاته المناطق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هنا عندي السؤال هو الربط ديال مدن الجنوب في الاتجاه الإفريقي، ولكن ماكاين باس، على كل حال، السيد المستشار، ما خافيش عليك أنه كاين واحد البرنامج ديال الربط السككي لسنة 2040 هو اللي تنشتغلو عليه، واللي فيه بطبيعة الحال الربط ديال واحد عدد ديال المناطق، وأنا كما أشرت في السؤال السابق للسيد المستشار، هو أن هاذ المسألة ديال السكك الحديدية فيها مستويين: كاين المستوى الأول اللي هو مستوى استغلالي ربحي اللي مرتبط بالمكتب الوطني للسكك الحديدة، وكاين مستوى ديال إعداد التراب، اللي هذا بطبيعة الحال الدولة خصها تتدخل فيه.

وفي هذا الاتجاه جاء التذكير ديال جلالة الملك في الخطاب ديالو، لما قال "..**إننا ندعو للتفكير، بكل جدية، في ربط مراكش وأكادير بخط السكة الحديدية في انتظار توسيعه على باقي الجهات الجنوبية**..".

طيب، باش نلخص للسيد المستشار أشنو اللي عندنا الآن، اللي تنشتغلو عليه، كاين الخط الفائق السرعة اللي غادي يمشي من القنيطرة حتى لمراكش، والخط الفائق السرعة اللي غادي يمشي من مراكش لأكادير، وكلاهما من المشاريع الآن اللي تقدمنا فيها على مستوى الدراسات التفصيلية التقنية، خاصة الشق ديال مراكش أكادير، واللي بجوجهم واحد غادي يكلف ديال القنيطرة- مراكش غيكلف 40 مليار ديال الدرهم، وديال مراكش أكادير غادي يكلف 50 مليار ديال الدرهم، إلى زدنا عليهم بطبيعة الحال الوحدات المتنقلة (le matériel mobile) تتكلمو تقريبا على 100 مليار ديال الدرهم، وهذا بدينا الآن تنشوفو أشنو هي الإمكانيات ديال التركيبة المالية في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد الحو المريوح:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم، ولكن بكل أسف ما فيهش الجواب فيما يخص الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية بالخصوص.

السيد الوزير،

فات لينا تكلمنا على هذا الموضوع، السكة الحديدية وصلت حتى لبوعرفة في عهد الحماية، يعني تقريبا هاذي قرن قل شوية، الجواب ديالكم صيفطنا لكم واحد السؤال كتابي أنا والسيد الشيخ بيد الله، تتجاوبنا على مخطط 2040، هذا تيعني بأن هاذ المنطقة غادي تسنى قرن باش يمكن هاذيك السكة الحديدية اللي وصلت لبوعرفة يمكن لها تزيد للقدام، ولكن دبا عاود ثاني زدنا يئسا لأنه ما تكلمتوش على هاذ المنطقة كلها، تكلمت لنا على مراكش- أكادير، في الوقت اللي في الجواب ديالكم الكتابي تتقولو كاين الأولويات، احنا دبا واش يمكن لنا نفهمو أن هاذ المناطق هاذو ما

عندهومش الأولوية، نحيوها من الأولويات، أولا غادي يتسناو شي مخطط آخر ديال 2080 أو ما بعد ذلك.

السيد الوزير،

تنطرحو الأسئلة على وزير الصناعة فيما يخص التنمية والتنمية الصناعية في هذه المناطق، الجواب ديال الوزير في نفس الحكومة تيقول لنا البنية التحتية ضعيفة في هذه المناطق، اللي تتجعل المستثمرين ما تيجيوش، وشكون اللي خلق هاذ ضعف البنية التحتية؟ واش هاذ الجهات؟ أولا الحكومات المتتالية؟ الحكومات كلها المتتالية اللي همشت هاذ المناطق.

السيد الوزير،

هاذي ديال بوعرفة، بغينا جواب، واش مازال غادي تزيد شوية أولا غادي توقف تماك؟ وهي راه خدامة دبا، إذن بغينا واحد الالتزام ديال الحكومة واش غتكون شي سكة حديدية في هاذ المناطق أولا ما كايناش؟ نضربو عليها ونقولو ما نعودوش نسولوكم، نقولو ما بقاتش.

السيد الوزير،

قلتم الأولويات في الجواب ديال الأسئلة الكتابية، بغينا نعرفو أشنو هي المعايير باش كيتحطو هذه الأولويات.

ثانيا، واش ما كتشوفوش أن هذه الأولويات خص يتعاد فيها النظر، نظرا للمستجدات كلها اللي واقعة في الجنوب ديال المملكة. أنا كنتكلمو أنا والسي بيد الله في الأسئلة اللي صيفطنا لكم كتابية، كنتكلمو على خط ديال السكك الحديدية من وجدة حتى لطانطان وما بعد طانطان، بغينا جواب واضح على هذا السؤال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

أنا جاوبتك بكل وضوح، وقلت لك بأنه ملي تنتكلمو على (le schéma) ديال 2040 راه كاين، ولكن أنا اعطيتك معطيات اللي الآن تنشتغلو عليها.

الربط ما بين ما قاله وزير الصناعة ووزير التجهيز هو ربط متعسف، لأنه في البنيات التحتية وأنت سيد العارفين، تتعرف بأن درنا واحد الجهد معتبر فيما يتعلق بالمجال الطرقي. في المجال السككي، السيد المستشار، خصنا نكونو واضحين مع المواطنين، نحن نتحدث أنا قلت كاين 2 المستويات: كاين المستوى ديال إعداد التراب، وكاين مستوى ربحي.

كاين بعض الخطوط، سواء كانت سككية أو غيرها خطوط غير مربحة بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، خص الدولة تتدخل باش تاخذ قرار. أنا قلت بأنه الذي نشتغل عليه الآن هو هذان الخطان، لكن هذاك الشي اللي كله كاين في التصور ديال 2040 قائم، يعني عندما يتخذ القرار أننا غادي نديروه، غادي نديروه، ولكن هذه القضية ديال ربطه بأنه المنطقة مهمشة، والقضية ديال بوعرفة أنت الخط ديال بوعرفة تتعرفو، وتتعرف بأن هذا الخط هذا خط قديم وخصو إصلاح وخص تكون عندو واحد التركيبة مالية اللي تسمح لو باش يكون هذا الخط عندو واحد الفائدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع، موضوعه "الحوار الاجتماعي بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعتبر الحوار الاجتماعي ركيزة أساسية لتحسين مناخ الأعمال والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للشغيلة.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الأسباب الحقيقية وراء تجميدكم للحوار الاجتماعي داخل وزارتكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار،

أنا ما جمدتش حتى شي حوار في الوزارة ديال التجهيز، بدليل أنه في هاذ السنوات الثلاث الأخيرة كانت حوارات على المستوى الترابي، وكان حوار على المستوى المركزي، اللي كانت فيه النقابات اللي تابعة للاتحاد العام للشغالين، الكوفندرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد الوطني للشغل، وأنا عندي الأرقام والأعداد ديال الاجتماعات التي انعقدت باستمرار.

غاية ما هنالك إذا كان سؤالكم ينصرف إلى سنة 2020، فعلا تعقدت تقريبا 8 الاجتماعات على المستوى الترابي، لكن على المستوى المركزي فضلنا في ظل الظروف الصحية للجائحة ألا يكون هناك اجتماعات تضم مختلف الفاعلين، على اعتبار الوضعية التي انعكست ماشي غير على هذه

الاجتماعات، وإنما انعكست على اجتماعات أخرى وغير خاف عنكم أنه كاع المجالس الإدارية اللي عندي تقريبا أكثر من 22 مجلس إداري كلها تنعقد عن طريق التناظر المرئي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

نقصد بالحوار القطاعي هو الذي تشرفون عليه بأنفسكم، يمكن نقطة الضعف فيكم، السيد الوزير، وهذه حقيقة سنقولها لكم أنكم لم تستطيعوا يوما استقبال المركزيات النقابية في حوار قطاعي كيكون عندو واحد الأهداف، أنكم تطلقو الحوار القطاعي وتعطيو التتبع ديال الخلاصات اللي يمكن تنتج على هذا الحوار للإدارة، للسيد الكاتب العام ولا المديريات.

أنتم، السيد الوزير، لم تستطيعوا أن تحددوا ولو اجتماع مع المركزيات النقابية، واش عندكم شي خلفية معينة في التعاطي مع العمل النقابي؟ وأعتقد أن الجواب سيكون لا، لأنه أنتم مسؤول سياسي وتعلمون جيدا القيمة ديال العمل الحزبي والعمل المؤسساتي والعمل النقابي في بلادنا.

ولا شك أن العمل النقابي اللي ما كنتبهوش له هو أنه يضيع واحد المجهود اقتصادي واجتماعي على المجتمع ما كنوعاش به، الحوار متعثر من 2019 من عند الكاتب العام، من 2019 ما كاين حتى شي حوار اجتماعي، وكاينة ملفات كثيرة وأنتم أشرتم مع السيد المستشار قبل قليل على العاملين في إطار الشساعة الاستثنائية، وهذا فعلا ملف اللي يحرج الجميع، ما يمكنش نقبلو اليوم في وزارة ديال النقل والتجهيز عاملين كيتقاضاو أجر ديال 1200 درهم واللي كيشتغلو أكثر من 5 سنين حتى لـ 20 سنة وهما كيشتغلو، كنتقولو عندكم تصور للحل مع من غادي تديرو هذا الحل إذا ما كانش في الحوار الاجتماعي؟

مؤسسات الأعمال الاجتماعية كان فيها تعثر، أول اجتماع للمجلس الإداري كان فيه مشكل ديال الغياب ديال ممثلين ديال النقابات، اليوم كاينة تنزيل ديال واحد العدد ديال القضايا اللي كيلقاو فيها هاذ الممثلين ديال المركزيات النقابية خارجين على هاذ الشي، وكنا طرحنا لكم، السيد الوزير، الإمكانية كنتو قلتو لنا كان خطأ بغاو يحضرو حضوريا، احنا قلنا لهم عن بعد إلخ، وقلنا لكم، السيد الوزير، لقاو صيغة باش هاذوك أعضاء المجلس الإداري اللي كيمثلو المركزيات النقابية في التنزيل يكونو على الأقل حاضرين إذا كنتو تؤمنون بهاذ الفئة ديال الأطر والمستخدمين عندهم واحد القيمة مضافة داخل هذا القطاع.

السيد الوزير،

بالنسبة للقطاع ديال النقل الطرقي فيها مشاكل كثيرة، الحمولة الزائدة ما عمرنا قدرنا رغم أنه الكل يقر على أنه كاين تأثير الشبكة الطرقية تساهم في حوادث السير، كاين غياب تمثيلية المهنيين ديال النقل الطرقي في الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية من ذاك الاجتماع والأمورات واقفة.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

لا، ودبا خص التوضيح أنا اللي فهمت تتقصد بالحوار القطاعي هو الحوار اللي كاين في الوزارة، جاوبتك، في 2018-2019-2020 وكنت منصف قلت لك أشنو اللي كاين. بالعكس كون الاجتماعات تتدار هذاك هو، هذه نقطة قوة للوزير، لأنه علاش؟ راه أولا هاذ القضية ديال المسألة النقابية ما عنديش فيها إشكال أنا كنت نقابي لمدة 30 سنة تقريبا من العمر ديالي أنا نقابي، أنا هاذ الشي عارفو مزيان، خصنا نفرقو ما بين 2 المستويات، والمثال اللي اعطيتيه، السيد المستشار، ضدك ماشي معك، أنا تنقول الحوار القطاعي ديال الوزارة جميع القضايا اللي مرتبطة بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء تحاور فيها الممثليات النقابية ويتخذ فيها القرار لأن مرتبط بيا.

لكن الشساعة الاستثنائية أنا عاد كنت تنشرح للسيد المستشار، لماذا تطالب وزارة التجهيز أن تجد حلا للشساعة الاستثنائية وهو حل المشكل ديال الوظيفة العمومية في المغرب كله؟ يعني غادي نناقش أنا قطاعيا مع الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أو مع النقابات الأخرى، سنصل إلى واحد القناعة بأن هذا الموضوع خصو يتطرح على الوظيفة العمومية.

القضية ديال الحوار القطاعي، الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية هذه مؤسسة عمومية، ياك انتوما اللي صادقتو عليها؟ إذن الحوار تيدار في هذيك الوكالة، وراه كانت اجتماعات مع السيد المدير، وأنا تبعتها وانتوما درتو إضرابات وأنا تبعت ذاك الشي، لماذا أساءل عنها؟

القضية ديال النقل الطرقي الآخر، أنت تعلم، السيد المستشار، وأنت سيد العارفين أنني جلست مع التمثيلية.. وأنا تشكيت لكم هنا في المستشارين ماشي جلست غير مع الممثليات النقابية، جلست مع الجمعيات، 120 ممثل، وأنا قلتها لكم، راه كانت السيدة المستشارة، وقلت لكم أنا مستعد نقترح عليكم عقد برنامج المسافرين وعقد بالبرنامج وكونو حكم، لأن تنعتقد بأن راه كاين شي وحدين تيضيعو القطاع، ضيعو 3 سنين كان ممكن نستمرو فيهم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "الإجراءات الاستباقية المتخذة للتخفيف من آثار البرد التي تعرفها بعض المناطق موسميا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم حول التدابير الاستباقية المتخذة للحد من تداعيات موجة البرد والصقيع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

هاذ الموضوع باش نكون فيه واضح، هو كاين برنامج متكامل ديال الحكومة، ما فيهش غير وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، فيه وزارة الداخلية عبر السادة الولاة والعمال، فيه الوقاية المدنية، فيه وزارة الصحة، فيه مؤسسة محمد الخامس للتضامن وفيه كذلك بعض القطاعات الحكومية اللي تتدخل بشكل أسميتو.

احنا التدخل ديالنا مرتبط أساسا بالطرق، فتح الطرق والممرات، والتدخل ديالنا أساسا تيكون في الطرق المصنفة، ولكن عندما تستدعي الحاجة نتدخل كذلك في الطرق غير المصنفة، وأنا كان سبق لي أشرت أنه عموما المعدل ديال الطرق اللي تندخلو فيها تقريبا 5000 كلم سنويا، موزعة على 22 إقليم، تنوجدو لها كاين واحد الإعداد اللي هو إعداد استعدادي اللي تيكون في الفترة ديال الصيف، تنشوفو كاع الماكينة ديالنا كلها اللي خصها تشتغل، وتنوجدو بطبيعة الحال الموارد البشرية، وأنا قلت واحد المرة ما عرفتش واش السادة المستشارين.. هو راه كان عندنا مشكل غير في السائقين ديال الآليات، لأن (déneigement) خصو الناس ديالو، هاذ الشي علاش أنا في 2019 كنت وظفت تقريبا 102 ديال السائقين وكنت وظفت في 2019 ووظفت في 2018 باش ما يوقع لناش مشكل في هاذ السائقين ديال الآليات.

وبطبيعة الحال كاين واحد العدد ديال الأمور اللي تنديروها على مستوى الإرشاد، على مستوى التواصل، على مستوى الديمومة، لأن تنعتقدو بأنه التواصل مع المواطن تيحميه بعدا هو باش ما ينزلش بطبيعة الحال ويسافر في هذه الطرق، وتتكون بطبيعة الحال الاستباقية.

هاذ السنوات الأخيرة الأرقام اللي عندنا تتبين بأن المعدل ديال قطاع الطرق تينقص.

فيما يتعلق بالطرق المصنفة، أنا عارف بأن الطرق غير المصنفة باقي فيها بعض الإشكال، ونحن بطبيعة الحال نحاول أن نساعد جهد الإمكان، عندنا تقريبا 913 آلية اللي تنسخرو سنويا، فيها تقريبا واحد 111 خاصة بإزاحة الثلوج، وسنويا تنخصصو واحد المبلغ مالي باش نضيفو وحدات أخرى لهاذ الأسطول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم، وللتفاعل معه نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

1- ننوه في الفريق الحركي بالمجهودات المبذولة وبالتدابير المتخذة من قبيل لجنة اليقظة المركزية ولجان اليقظة الإقليمية وكذا المديريات الإقليمية للتجهيز والمؤسسة العسكرية، متطلعين إلى انخراط أكبر لباقي القطاعات والمؤسسات؛

2- نسجل أن موجات البرد والصقيع والثلوج التي تعرفها بعض المناطق ليست ظاهرة موسمية فقط، وإنما هي مسألة بنيوية أيضا مرتقبة في كل فصل شتاء، بل حتى في باقي الفصول أحيانا، نتيجة هاذ التغيرات المناخية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة تجاوز المقاربة والتدابير الموسمية للظاهرة والانتقال إلى اعتماد برنامج حكومي شمولي فوق قطاعي، يقدم حلول نهائية ودائمة للإشكالية، لأن تداعيات جائحة البرد والصقيع وما يرافقها من ثلوج لا ترتبط فقط بقطاع واحد ولا بالتدخلات الاستعجالية لفتح الطرق والمسالك، بل تتطلب مخطط حكومي للتنمية المستدامة للمناطق القروية والجبلية، خاصة أن معاناة الساكنة تعمقت بجائحة كرونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

لابد كذلك، السيد الوزير المحترم، من تسريع وتيرة إنجاز وصيانة الطرق والمسالك القروية لفك العزلة عن هذه المناطق، عبر تسريع وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للطرق القروية وتنفيذ الالتزامات الموقعة في هذا الاتجاه، إلى جانب إيجاد الحلول لاستدامة برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية وضمان صيانة الطرق المنجزة.

السيد الوزير المحترم،

ما حدنا تندوا على الالتزامات الموقعة، لابد نشير لواحد الاتفاقية، السيد الوزير، اللي هي تهم واحد الإقليم اللي هو إقليم آسفي، الطرق ديال إقليم آسفي اللي تقريبا من 2014 والساكنة تتسنى، ملي كانت جهة دكالة عبدة، واليوم احنا في جهة آسفي مراكش، وباقي تنتسناو واحد العدد ديال الطرق من بينها الطريق 301 اللي تتربط ما بين إقليم الجديدة وإقليم الصويرة مرورا بمدينة آسفي، وهاذ الطريق السيد الوزير، تتعرفوها كيفاش دايرة، خصوصا في فصل الصيف، تتكون فيها واحد العدد ديال الاكظاظ وتيكون فيها عدد ديال حوادث السير اللي مميتة، ولهذا، السيد الوزير، احنا تنرغبوكم تسرعو لنا بهاذ الاتفاقية باش تخرج لحيز الوجود.

كذلك، السيد الوزير، فيها عدة مشاكل، فيها عدة طرق اللي هي مبرمجة في الإقليم خصوصا الطريق اللي خارجة من الطريق السيار، الناس تيخرجو من الطريق السيار وتيصطدمو مع واقع آخر، في هاذيك 15 كلم أو لا 11 كلم اللي تتربط ما بين المدينة والطريق السيار، نطلب منكم، السيد الوزير، الإسراع بهاذ الاتفاقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هاذ القضية ديال الإشارة للطرق معقولة، لأنه على كل حال التوجه اللي كان دائما، الحقيقة الصراحة ما بداش مع الحكومة ديالنا، لأن البرامج ديال الطرق القروية هي برامج تمتد من التسعينيات القرن الماضي، راه احنا هاذ الشي خدامين فيه، أنا قلت لك ملي غادي يسالي هاذ البرنامج اللي احنا فيه راه غادي نوصلو 33.000 كلم.

لكن مرة أخرى للإنصاف خصنا نذكرو أنه الطرق غير المصنفة لا يقع تدبيرها وصيانتها على وزارة التجهيز، هاذي خصها تكون واضحة غير باش كل واحد يتحمل مسؤوليتو.

القضية ديال آسفي راه طلبت باش نجيو غادي نتلقاو، ولكن أنت عارف بأننا احنا الاتفاقية قادينها صايبنها، لكن كان خلاف ربما مع أحد المجالس الإقليمية اللي بغا يدير التثنية ديال واحد الطريق واحنا اعتبرنا أن الشروط ليس متوفرة لتثنيتها، هذا اعتبرناه فيه ضياع للمال العام، هذا هو وجه الخلاف، وملي رجعت الاتفاقية ما عاودش رجعت لنا، ولكن أنا هاذ الشي غادي نشرحو لكم من بعد في الاجتماع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "تأهيل المسالك الطرقية بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

تأهيل المسالك الطرقية بالعالم القروي جزء من برنامج متكامل لفك العزلة، وتأهيل المسالك الطرقية، وانطلاقا بطبيعة الحال من التراكم اللي كاين الآن عبر البرامج المتتالية، كيف هو اليوم الواقع وكيف سيكون مستقبلا؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هذا ماشي سؤال فيه سؤالين، السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

هذا فيه سؤال واحد.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

أنا عندي جواب موحد على سؤالين ديال الفريق الاشتراكي والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

لا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

طيب. شكرا السيد المستشار المحترم.

بالطبع أشرتم في المعرض ديال السؤال لواحد العدد المعطيات، إلى بغيت نلخص عموما بالإنصاف أنه بلادنا في هذا المجال ديال الطرق القروية حققت الشيء الكثير، كما كنت تنقول منذ بضع دقائق أنه هذا الموضوع يمتد إلى التسعينيات من القرن الماضي، وبدينا فيه واحد العدد ديال البرامج اللي كانت فيها بعض النقائص اللي حاولنا نصلحوها، ودرنا هذا البرنامج الأخير اللي هو تقليص الفوارق المجالية اللي هو جاري اللي تيتكلم على 50 مليار ديال الدرهم، واللي تيهم فيه أساسا هو أن المكون الطرقي 36 مليار ديال الدرهم، هل تكتنفه بعض الإشكاليات بعض الصعوبات؟ صحيح، أنا لا أخفي ذلك، احنا وزارة التجهيز عندنا فيه بعض الإشكاليات بطبيعة الحال، علاش؟ لأن البرمجة ديالو كانت برمجة قاعدية، يعني انطلقت من الجهات، وهذا كما لا يخفى عليك، السيد المستشار، فيه بعض الإشكاليات نحن نعالجها.

فاش غادي يسالي هذا البرنامج، بإذن الله غادي، نكونو وصلنا لـ 33.000 كلم من الطرق القروية، عندما نقول الطرق القروية نحن نتحدث

عن طرق غير مصنفة، وغير مصنفة معناه يجب أن تكون هناك جهة تتكلف بها، ملي تترجع للقانون التنظيمي للجهات راه تيتكلم على أن الجهات داخل عندها هاذ الشي ديال الطرق القروية، وأنا دائما أقول بأنه هذا الموضوع هذا موضوع له حساسية، إذا لم ننتبه للمسألة ديال الصيانة ديالها معناه أن بعد بضع سنوات ربما 7، 8 سنوات، قد تختفي بعض هذه الطرق اللي فيها واحد ربما واحد الجزء ما تيدارش بالقواعد اللي تدير به وزارة التجهيز والنقل، لأن وزارة التجهيز تتاخذ وقتها وتدير دراسات وكذا وكذا، هذا ينبغي الانتباه إليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا، نحن انطلاقا من واقع ونحن على بينة تامة بالتراكم اللي تحقق في توسيع شبكات المسالك الطرقية بالعالم القروي، سواء في الإطار العام ديال المنظور الجماعي ديال البرنامج المندمج لفك العزلة عن العالم القروي أو في إطار التصور ديال وزارة التجهيز في إطار تفعيل هاذ البرنامج المتعلق بوزارة التجهيز أو كذلك حتى على مستوى الجهات.

احنا علاش تنلحو، السيد الوزير، على هذا السؤال ديال المسالك الطرقية بالعالم القروي؟ لأنه تدركون أنه بالنسبة لفك العزلة في جميع أضلاعها، سواء تعلق الأمر بالمدرسة أو المستوصف أو الماء أو الكهرباء، تبقى الطريق هي المنطلق وهي القاعدة التي تبنى عليها كل القضايا الأخرى، وكذلك أنه فك العزلة ليس فقط من أجل تمكين هذه المناطق من التنمية، ولكن أيضا هذا لإحقاق واحد الحقوق أساسية ديال المواطنين، لأنه كاين مجهود كيتبذل، لكن كيبقى مناطق، وأذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر وبنسبية كبيرة الشمال الشرقي، كاين مناطق اللي مازالت تحتاج إلى فك العزلة، كذلك الجنوب الشرقي أو المناطق الجبلية.

لذلك فأعتقد أنه يجب أن تكون هناك أولويات للمناطق المتضررة، المناطق اللي باقي مغلقة لا يجب التركيز عليها، في أفق هاذ الطفرة اللي تحققها بلادنا في المجال الاجتماعي، ويمكن ناخذو الحماية الاجتماعية كنموذج أن الدولة المغربية اليوم أعطت للجانب الاجتماعي واحد المكانة أساسية، نتمنى أنه حتى في هذا الجانب نعتبرو الجانب الاجتماعي من بين الأولويات الأساسية اللي خصنا نركزو عليها.

أكيد، أكيد هناك عمل ينجز، لكن بغينا أكثر في هاذ.. بالموازاة مع التطور الكبير اللي تعرفه مشاريع أخرى، سواء في البنيات التحتية أو غيرها حتى في المجال ديال العالم القروي أنه يكون في صلب الاهتمام الحكومي وفي صلب الاهتمام ديال بلادنا، لأنه بدون قرية لا يمكن أن نستمر بشكل متوازن في المجتمع ديالنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو جزء من هاذ الشي اللي قلت، السيد المستشار، علاش قلت هو تم الاستفادة، خاصة من البرنامج الثاني للطرق القروية، لأن أحد الأمور اللي قنعتنا احنا بالبرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية، حيث احنا مساهمين فيه بـ 8 مليار ديال الدرهم، على مدى 7 سنوات، هو أنه غيرنا الشكل اللي كنا تنشتغلو، حيث من قبل كنا تنقولو غنديرو الطريق وغنديروها، لكن دبا ولى ذاكشي مرتبط بالمستوصف، مرتبط بالمدرسة، مرتبط بالمركز الإداري، مرتبط بالمسجد إلى غير ذلك، وهاذ الشي علاش مشينا في إطار هاذ البرمجة اللي قلت أنا برمجة قاعدية، هي متعبة حقيقة، لأن فيها تفاوض وأنا ملي تنقول إذا كانت وزارة التجهيز والنقل وعندها إشكال في التفاوض، لأنه في بعض الحالات بعض العمالات والأقاليم تتكون عندهم أولويات أخرى، لأنه احنا انطلقنا من واحد الفكرة تنقولو خص الطرق القروية تكب في واحد العدد ديال الطرق المصنفة باش تكتمل الشبكة، إذن عندنا واحد العدد الطرق مصنفة خصنا نصلحوها، تيقول لك لا، هذوك صلحهم من بعد أرى لنا نديرو.

ولكن تيبقى مع ذلك البرنامج في حد ذاته هو نقلة نوعية، أنا نتمنى على الله منين يسالي تكون فيه هاذ الإيجابيات كثيرة، ينبغي فقط ترصيده بهاذ القضية ديال الصيانة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الحادي عشر موضوعه "برنامج فك العزلة عن العالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

دائما فيما يتعلق بالسؤال فك العزلة عن العالم القروي كما جاء في كلمتكم السيد..

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر، لا لا ماكاينش، غادي يجي غادي يجي من بعد.

السؤال العاشر موضوعه "مآل اتفاق الشراكة مع الجماعات الترابية لإنجاز الطرق القروية"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

بغينا غير نتساءلو معكم فعلا السؤال ديالنا فيه المآل ديال اتفاقية مع الجماعات، وهاذ الاتفاقية كانت ربما في 2015 وقيلا حبست ذاك العملية، ولكن ولى واحد البرنامج آخر واللي هو (FDR[4]) وهما ذاك الطرق اللي تكلم عليها، السيد الوزير، غير المصنفة، وانتوما (déjà) ربما عندكم موقف في هاذ الأمر، لأن المشكل الكبير والعائق الكبير هو ذاك المشروع الضخم ديال 55 مليار ديال الدرهم اللي كانت معطية للفلاحة، واللي دبا ولت الطرق تتدار بها نسبة كبيرة ديال الطرق غير مرقمة، وللأسف ذاك الطرق غير المرقمة ما عندها لا صيانة ولا شكون غيدير لها الصيانة، وما معروف حتى شكون غادي يتكلف بها، بغينا نسمعو الجواب ديالكم مرة أخرى السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو هاذ المشروع هو معروف بأنه برنامج تقليص الفوارق المجالية والترابية، هذا هو البرنامج فيه 50 مليار ديال الدرهم، المكون الطرقي فيه 36 مليار ديال الدرهم، بطبيعة الحال ماشي جميع القطاعات المعنية به تضع مساهمتها، فهذا اللي تكلمتي عليه صندوق التنمية القروية اللي هو (FDR) لأن الجهات هي تدير راسها.

طيب، إذن الجهات الشق ديالها اللي تديرو، الشق اللي مرتبط بالوزارات يعني وزارة الصحة ووزارة التجهيز تيمشي لهاذ الصندوق هذا، هاذ الصندوق هذا بطبيعة الحال برمجة طرقه تقع على مستوى اللجان الإقليمية واللجان الجهوية، وهي التي تبرم بطبيعة الحال الصفقات، قد تستعين بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وقد لا تستعين بذلك، قد تعتمد الدراسات اللي درنا احنا وقد لا تعتمدها، لكن احنا كنا دايما تندافعو على أنه الاتفاق اللي بيناتنا في إطار هذا البرنامج هو أننا نديرو الطرق المصنفة، هاذ الشي علاش احنا تنعطيو 8 مليار درهم، اعطينا لحد الآن تقريبا 3.8 مليار، وهاذ السنة لأن نقصات المداخل ديالنا اعطينا 500 مليون ديال الدرهم.

لكن أنا تنعتقد في العموم - إذا كنت تسأل عن رأيي - أنا تنعتقد البرنامج في حد ذاته فيه واحد الإيجابية هو أن البرمجة لا تقع على مستوى الإدارة المركزية، بطبيعة الحال هناك بعض الإشكالات التي تقع على مستوى البرمجة، لكن في العموم هي برمجة تحاول أن تستجيب لهذاك الحاجيات اللي تتطرحها الأقاليم والجهات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

متفق معكم، وكان اسبق لي تكلمت معكم في هاذ الأمر، المشكل اللي مطروح دبا، السيد الوزير، ماشي هو دبا هاذ الإنجازات اللي تتدار، سواء في المركز أو في الجهة أو في الإقليم، المشكل دبا ديال شكون غيدير الصيانة ديال هاذ الطرق غير المرقمة.

ثانيا، هاذ الطرق غير المرقمة، السيد الوزير، ملي تتدار ما تتدارش بالمواصفات اللي كنتو تديروها انتوما في وزارة التجهيز، أنا نعطيك أمثلة ديال الطرق مازال عاد تخدمت، مازال المقاول ما مشاش بحالتو والناس تيتشكاو ولى فيها حفاري ولى فيها واحد مجموعة ديال التجاوزات، لأن المبالغ اللي ترصدت لها ما يمكن لهاش تدير الطريق بالجودة اللي متعارف عليها عند وزارة التجهيز.

ولهذا احنا تنتساءلو وتنطرحو السؤال: علاش هاذ 36 مليار اللي تكلمت عليها، السيد الوزير، واللي هي موزعة في هاذ الشي الفوارق الاجتماعية واللي تتدار بها الطرق القروية ما يكونش عندها واحد المسؤول مباشر؟ واش الحكومة عجزت.. وقد رصدت 36 مليار ديال الدرهم وما قداش ترصد يعني تحدد المسؤولية ديال من؟

ها الطريق دبا خاسرة من غدا، أنا نعطيك واحد الطريق عندي في وزان ياالاه تصوبت تصاوبت بين شي دواور ديال شابن في المجاعرة، ياالاه تصاوبت دبا خاسرة، شكون المسؤول عليها؟ المقاولة تتقول لك أودي أنا راه خدمت صافي عندي (délai) ديالي غنمشي بحالتي؟ (l'APDN[5]) اللي خدماتها تتقول لك أودي أنا اعطاوني كلفوني غير نصاوبها ونمشي بحالتي، احنا كمجلس إقليمي ما غنتدخلوش فيها ما عندناش الحق، الجماعة تتقولك أنا أودي ما ترصد ليا حتى شي حاجة، ولكن انتوما، السيد الوزير، عندكم كحكومة متضامنة إلى كان فعلا متضامنة أنها تلقى الحل، واش ماشي عيب وحرام هذاك الملايير تمشي تضيع هباء منثورا؟ إلى غنصايبو مثلا 10 كيلومتر نصاوبو غير 5، ولكن نصاوبها بالمعايير المعقولة.

[4] **F**onds de **D**éveloppement **R**ural

[5] **A**gence pour la **P**romotion et le **D**éveloppement du **N**ord

المشكل اللي مطروح دبا في هاذ الطرق، السيد الوزير، هو شكون اللي غيدير لها الصيانة، شكون اللي غيصاوب ذاك الطريق إلى خسرت؟ هذا هو المشكل اللي مطروح اللي بغينكم تدخلو فيه السيد الوزير.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

هو هاذ المسألة هاذي بالعكس أنا تنظن رب ضارة نافعة، حيث هاذ الشي خصنا نفكرو فيه، لأنه أنا تكلمت على الاختصاصات الذاتية ديال الجهات، راه الجهات الآن في الاختصاص الذاتي ديالها البناء والتحسين وصيانة الطرق القروية، وهذه الطرق غير مصنفة.

بطبيعة الحال الجهات عندها الاستقلال ديالها، لأنه هي في هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية هي داخلة طرف في إطار الاتفاقية، تتقول لك أنا من حقي ندير الطرق ديالي، أنا في اعتقادي كاين 2 المستويات، باش نكونو واضحين إلى بغينا نزيدو للقدام.

المستوى الثاني هو القضية ديال الميزنة، خص يكونو عندهم في الميزانية ديالهم فصول خاصة بالصيانة.

المستوى الثاني هو المواكبة احنا قلنا في وزارة التجهيز احنا مستعدين أننا نواكبو الجهات ونواكبو الجماعات الترابية، حسب الحاجة، احنا مستعدين لأنه هاذ المجال هذا الصيانة هو مجال فيه التقني أكثر من أسميتو..

هاذ الموضوع اللي تكلمتي عليه على وزان، أنا تنظن ما حد ما وقعش الاستلام النهائي، ما حد ما وقعش الاستلام النهائي المقاولة مسؤولة، يعني حتى هاذ القضية ديال كون المبالغ المالية ضعيفة، على كل حال هو دخل على الشروط ديال دفتر التحملات اللي هي معروفة، بمعنى مسؤوليته قائمة، وإلا ما كنش يشارك في الصفقة من البداية.

نتمنى على الله أن هاذ الشي على كل حال ما واقعش في بزاف ديال المناطق، يمكن يوقع في بعض المناطق لأن حتى المقاولات راه تختلف في الإمكانيات ديالها وفي القدرة ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر موضوعه "برنامج فك العزلة عن العالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

دائما في إطار فك العزلة عن العالم القروي، السيد الوزير، كما جاء في كلمتكم بعد قليل على أن هاذ البرنامج، هو شغل شاغل لجميع الحكومات المتعاقبة، كنعرفو على أن في 95 طلقت الحكومة آنذاك البرنامج الوطني للطرق القروية، وتم تطويره بعد 10 سنوات بمساهمة من الجماعات الترابية والدولة وكذلك تدخل بعض المؤسسات الدولية التمويلية، خاصة البنك الدولي، وتم منح قرض كبير على 3 دفعات 2006 و2010 و2014، وبالفعل تم تنجيز واحد شبكة ديال الطرق غير المصنفة، وكان تنويه ديال البنك الدولي في 2018 على أنه بالفعل هاذ البرنامج قد حقق ما كان يسعى إليه من فك العزلة على العالم القروي وتقريب الخدمات لا الخدمات الصحية، ولا الاجتماعية، بالنسبة لساكنة العالم القروي.

كذلك، السيد الوزير، رئيس الحكومة هنايا في هاذ المجلس الموقر في يناير 2019 أعلن على واحد البرنامج اللي الهدف ديالو هو تسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، إذن العديد من البرامج اللي تتشمل فك العزلة عن العالم القروي، بالمقابل إلى رجعنا لبعض التقارير كاين عندنا تقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، وكانت فيه ملاحظات في هاذ المجال وكذلك تقرير ديال اللجنة الموضوعاتية بمجلس النواب.

من ضمن الملاحظات في هاذ المجال اللي كان تشار لهم هاذ التقريرين ديال المجلس الأعلى للحسابات واللجنة الموضوعاتية المشار إليها هو أنه فيما يتعلق - واللي جا في الكلمة ديال السادة المستشارين اللي تدخلو قبل مني - فيما يتعلق بصيانة هاذ الطرق غير المصنفة وكذلك تحديد المعايير المعتمدة من قبل الحكومة ومن قبل الوزارة الوصية على المعايير المعتمدة بالنسبة لاستفادة بعض المناطق من هاذ البرامج هذه.

لهذا، السيد الوزير، نود اليوم معرفة انتوما جا في الكلمة ديالكم على أنه الوزارة قانونيا ما معنياش بالتتبع والصيانة، وتتقولو على أن بالفعل الجهة والمجالس الجهوية هي المعنية، لكن المجالس الجهوية إلى رجعنا لها كنلقاو على أنه مثلا ما يمكنش واحد المنطقة استافدت من واحد المبلغ مالي باش تنجز واحد الطريق غير مصنف وتدوز واحد 4 سنوات ولا 5 ولا هذا وترجع نفس هذيك الجماعة تستفد من واحد المبلغ باش تدير به الصيانة. هنا تيصعاب الحال على.. خاصة تنعرفو على أن بعض الجماعات اللي هي فقيرة ما تقدرش هي في حد ذاتها تتبع ولا تدير الصيانة.

لهذا، السيد الوزير، نود اليوم معرفة البرنامج المسطر من قبل وزارتكم مع الإشارة للملاحظات المشار إليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أثرت واحد العدد دالنقط. هو فيما يتعلق بالبرنامج الثاني للطرق القروية، صحيح هو في العموم ديالو، إلى اخذينا إلى بغينا نديرو لو التقييم هو كان فيه إيجابيات، ما في ذلك شك يعني ما خصناش نغفلو هاذ القضية، الطرق اللي كانت تعطات الانطلاقة في الصفقات ديالها تقريبا 15 ألف كيلومتر بالنسبة ديال 97% في البرنامج المسطر، لحد الآن تقريبا مازال ما سديناش، علاش؟ لأن احنا تنتسالو للجماعات الترابية، احنا كوزارة تقريبا 782 مليون ديال الدرهم، لأن الجماعات الترابية اعطات تقريبا مليار ونصف، (donc) اعطات تقريبا 68% في هاذ البرنامج، وهاذ الشي علاش كاين واحد العدد دالمستشارين والنواب دايما تيسألوني تيقولو أودي راه كاين واحد الطريق راه كانت مبرمجة وما دارتش وكذا وكذا، واحنا هذاك الشي بالنسبة لينا كان طارح إشكال، لأنه هذوك الإمكانيات المادية في المساهمات كانت تمشي للصندوق التمويل الطرقي، اللي هو مؤسسة عمومية محكومة بواحد العدد من المقتضيات القانونية.

بالطبع احنا نقدرو نقولو أننا هاذ الموضوع تجاوزناه نسبيا، مادام حققنا 97%، مرينا لهاذ البرنامج اللي احنا الآن تنشتغلو عليه، واللي احنا في الوسط ديالو، احنا درنا 17، 18، 19، احنا في 20، صحيح كانت الجائحة ديال كورونا اللي أثرت، هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والترابية هو مهم، وصدقوني هو غير مسبوق، يعني في تاريخ المغرب ما عمرنا درنا 36 مليار مرة واحدة باش نديرو 33 ألف كيلومتر، وأنا تنقول مازال الوقت، ما زال الوقت باش هاذ الموضوع الصيانة يتناقش، حيث هو هاذ قضية الصيانة يجب أن نعترف بأنه بناء طريق ليس كصيانة طريق.

على كل حال، احنا تنعرفو كيفاش تتشتغل الأمور، الإنسان كيقول واحد المنطقة خصها طريق نبني طريق هو ما تيفكرش من بعد بطبيعة الحال في الصيانة ديالو، إلى كانت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك تكون عندها معاناة في الصيانة الطرق، لأن احنا شحال تنخصصو سنويا للطرق؟ تنخصصو تقريبا واحد 6 مليار ديال الدرهم، شحال تنخصو للصيانة؟ واحد جوج المليار ديال الدرهم، ولكن 4 مليار ديال الدرهم تمشي كلها لبناء الطرق، وهذا بطبيعة الحال أنا تنعتبرو غير كافي للصيانة ديال الطرق، لأن الطرق حتى ملي تتدار بالمعايير ديالها وتدار بالدراسات ديالها في الحالة ديال وزارة التجهيز خصها ملي توصل 10 سنين، أقل شوية أو يزيد، خصك لابد تدير لها الصيانة ديالها، راكم تتشوفو في الطريق السيار كاين الصيانة الكبيرة والصيانة المتوسطة.

أنا تنظن إلى بغينا نكونو عمليين خص نمشيو.. يجب أن تتداعى الجماعات الترابية والجهات الآن لهاذ الموضوع هذا ديال الصيانة، وتبدا فيه لأنه خص غير تكون فيه فصول في الميزانية تخصص حصرا للصيانة، وخص تطلب هاذ الجماعات أن يوجد لها إطار، واحنا كوزارة مستعدين نديرو ذيك المواكبة التقنية، غير هذا ليس هناك حل آخر، لأن من بعد غادي يجي عندك المواطن غادي يقول لك أسيدي بنيتي لي الطريق ما كملاتش 5 سنين، 6 سنين ها هي كلها حفار، اللهم ردها لي (piste) كيف ما كانت حسن ليا ما تدير ليا هاذ الطريق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني عشر موضوعه "غلاء فواتير الماء بالعديد من الأقاليم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يشتكي العديد من المواطنين بسبب غلاء فواتير الماء بالعديد من الأقاليم، وخاصة في ظل "كوفيد-19"، الشيء الذي يتطلب تنوير المواطنين حول أسباب هذا الارتفاع الصاروخي لهذه الفواتير، سواء بالحواضر أو القرى.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لحماية المستهلك؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار،

الحمد لله، السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة موجود، لأنه هاذ السؤال هو يقع ضمن الاختصاص ديال وزارة الطاقة والمعادن، ولكن بطبيعة الحال مادام طرحتيه، السيد المستشار، من باب الصواب أنني نجاوب. على كل حال ظهر لي هاذ الشي غادي يفصل فيه الزميل ديالي، السيد الوزير.

هو هاذ الموضوع ديال التوزيع بشكل عام تيتدخل فيه المكتب الوطني للكهرباء وللماء الصالح للشرب والوكالات اللي غيجيو، وتيتدخل فيه بطبيعة

الحال التدبير المفوض.

فيما يتعلق بطبيعة الحال بالمجال ديال التعرفة هو مجال مقنن يعني ليس مجالا مفتوحا، فهو ما كاينش بطبيعة الحال ما يمكنش تزاد فيه أثمنة بدون قرار حكومي، هو ليس مفتوحا، إذا كانت الإشارة لما وقع في هاذ الشهور ديال الجائحة فالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح وضح بأنه واحد العدد ديال الأمور تمت معالجتها فيما يتعلق باستصدار الفواتير ديال الاستهلاك التقديرية بطبيعة الحال المراجعة ديالها.

حسب المعطيات اللي موجودة ما كاينش هاذ القضية ديال الغلاء، إلا إلى كانت بعض الاستثناءات لبعض الزبناء التي يحلها بطبيعة الحال المكتب الوطني في حينه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا، السيد الوزير، على الإيضاحات التي تفضلتم بها حول هذا الموضوع الذي يؤرق المغاربة، سواء في الحواضر أو القرى.

أنا فاش تكلمت، السيد الوزير، على الماء يعني من المنبع ديالو أصلا وتتكلم عليه بصفة عامة، لا على المجال القروي ولا على المجال الحضري، وما يمكن ليش نتكلم مع وزير الطاقة المعادن على مشكل الماء بوحدو، خصوصا وأن السدود ومجاري الوديان تتعلق بكم، السيد الوزير، إذن أنا ما كنتش غالط في طرح السؤال لمن خصو يتوجه.

السيد الوزير،

ولابد أنا غادي نتكلم بصفة عامة لأن تداخل الإختصاصات بيناتكم كيفاش خصكم تحلو هاذ الإشكال، إذن هناك عدة احتجاجات من قبل المواطن، وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع فواتير الماء على وجه الخصوص، زيادة على الذعيرة المفروضة على التأخير في الأداء، إذن ملي تنقول الذعيرة المفروضة على الأداء تتعلق بكم انتوما، السيد الوزير، ماشي...

والغريب أن هذه الذعيرة لا يعمل بها فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء، خصوصا في العالم القروي، علما أن المكتبين خاضعين لنفس القانون، ناهيك عن مشكل الأشطر التي أحيانا تلزم المستهلك لأداء ما لم يستهلك، هنا تيتعلق عاوتاني بوزير آخر، وهذا السؤال ما عندي كيفاش نفرقو بينتكم.

كما أن غلاء الفواتير الماء له علاقة بارتفاع الاستهلاك في هاذ في الأشهر ديال الحجر الصحي، خاصة وأن الماء ترتفع الفاتورة كلما تجاوز الاستهلاك 12 متر، لهذا نجد شريحة عريضة من المواطنين تطالب دائما بإلغاء الغرامة التي تفوق مجموع ثمن الاستهلاك في العديد من الأحيان.

السيد الوزير،

احنا تنعرفو المناطق المغربية تختلف باختلاف معدل التساقطات المطرية، ففي مثلا جهة الغرب- شراردة- بني احسن، الحمد لله، تحتوي على فرشة مائية هائلة، تعرف تساقطات مطرية مهمة، وتمتاز الحمد لله بوفرة المياه، وأغلبها للأسف تحول إلى البحر، بمعنى أن الرصيد المائي بشكل عام أنه لدينا اكتفاء ذاتي، لكن من غير المعقول وغير المنطقي تماما أن تكون فاتورة الماء أغلى من المناطق التي تعرف الجفاف طيلة السنة، وحتى الفلاح بهذه الجهة يعاني من هذا الغلاء ومن الضرائب، هو تيشوف الماء تيتلاح بملايين الأمتار المكعبة في البحر.

السيد الوزير،

فهاذ الأمر يثير السؤال التالي: كيف يتم تصفية الرصيد المتبقي للمستهلك، حيث يوجد تراكم في الاستهلاك، وبالتالي دفع الفواتير، وهو ما يمكن أن يتسبب في تعليق التزود بالماء، وبالتالي يجب التفكير في الاستغناء دون أن ننسى أن المواطن عليه أن يدفع ما عليه من مستحقات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

ما دام طرحت الشق الأول، والشق الثاني ما مرتبطش بيا بالمناسبة هذا غادي يجاوب عليه السيد الوزير. على كل حال هناك مكتب واحد الآن هو المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

في القضية ديال الإشكالية ديال الماء هو ماشي إشكال واش عندنا ولا ما عندناش، احنا دبا تقريبا راه عندنا واحد 5 ولا 6 المليار ديال الأمتار المكعبة، المشكل هو في التباين ما بين الجهات، هناك جهات فيها أمطار، فيها سدود بحال المنطقة ديال سبو، بحال المنطقة ديال الشمال، وهناك جهات تعاني، هاذ الشي علاش المغرب تيراهن في الإستراتيجية ديالو على 2 مستويات، بسرعة:

أولا، توسيع الطاقة التخزينية من خلال السدود هاذ الشي علاش غنمشيو لـ 32 مليار الأمتار مكعبة، وكذلك الربط ما بين الأحواض، وهاذي غتنفع بطبيعة الحال إذا كان هناك حوض يحتاج إلى مياه، يمكن لو نحولو لو أسميتو.

عموما سبو، غير باش تكون الأمور واضحة تقريبا اللي الآن يمكن لنا نستغلوه ويمكن لنا نحولوه لحوض آخر والرابح يكون حوض ديال سي محمد بن عبد الله، ومن بعد الحوض ديال أم ربيع هو تقريبا ما بين 500 حتى 800 مليار أمتار مكعبة، لم يعد هناك ماء يضيع، باستثناء المناطق الساحلية المدن الساحلية لأن المدن الساحلية ما عندكش كيفاش تدير تجمع الماء، ولكن احنا الآن تنفكرو في الطرق الآن ديال تجميع المياه ديال

الأمطار، إلى اخذيت مثلا السد ديال بني منصور اللي غيتبنى في الشمال اللي غيكون فيه مليار أمتار مكعبة، هذا واحد السد اللي غادي يجمع تقريبا واحد مليار ديال الأمتار المكعبة، أصلا ما صالحاش، لأن ما كايناش تما شي فلاحة مهمة، هذا غادي يكون - إلى بغيتي تقول - سد تخزيني اللي غادي يسمح للمدن ولا غيسمح للمنطقة الشرقية باش تستغلو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث عشر موضوعه "أهمية السدود لتأمين تزويد المملكة بالماء".

الكلمة لحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم على إستراتيجية وزارتكم لتأمين حاجيات المغاربة من الماء الصالح للشرب، وكذا منجزات الحكومة بخصوص البنيات التحتية المتعلقة بالسدود انطلاقا من البرامج الحكومي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

احنا الآن تقريبا مع نهاية 2020 غنوصلو 19 مليار في القدرة التخزينية، سنة 2020 (المقصود: 2021) غنوصلو لـ 20 مليار ديال الأمتار المكعبة، غادي نوصلو لـ 148 سد كبير، علاش تتكلم على السدود؟ لأنه التوجه اللي كاين عندنا في المستقبل هو نوصلو لـ 32 مليار. بطبيعة الحال هل وقع بعض التأخر في ذلك؟ الراجح أنه وقع لأنه الإشكال ديال الجفاف في المغرب هو كان إشكالا معروفا، اللي تيعتمد على سنوات جافة قد تطول وسنوات ممطرة قد تكون قصيرة، وبالتالي ملي تتكون عندك الطاقة التخزينية موجودة تيمكن لك تتجاوز بعض السنوات الجافة، احنا دبا تقريبا ها احنا دبا في السنة الرابعة اللي هي سنة صعبة، نسأل الله عز وجل أن يمطرنا هذا المستوى الأول.

وبطبيعة الحال هاذ القضية ديال سياسة بناء السدود، نحن مستمرون فيها وإلى شفتي البرنامج ديال 20 - 27 يعني حتى الاعتمادات المالية ما مطروحش مشكل.

المستوى الثاني هو تحلية مياه البحر، لم يعد هناك مناص من تحلية مياه البحر، وربما المستشارين لاحظو بأنني تكلمت على المحطة ديال تحلية ديال مياه البحر ديال الدار البيضاء التي لم يكن متوقعا منذ سنوات أنها تكون، وراه تنتكلمو على 300 مليون أمتار مكعبة تقريبا 840 ألف متر مكعب يوميا، وهو أضخم مشروع على الإطلاق على مستوى المملكة وعلى المستوى القاري.

المستوى الثالث هو اللي كنت تتكلم عليه، هو ديمومة أو استدامة المياه المرتبطة بحماية الموارد المائية من التلوث، وهذا راه عندنا فيه واحد الإشكال كبير، يجب أن نعترف أنه مازالت لدينا فيه إشكالات، هاذ الشي لاش خص تكون محاربة التلوث المنزلي، محاربة التلوث الصناعي، وبطبيعة الحال كاين أمور أخرى ترتبط باستعمال الفرشة المائية، الفرشة المائية احنا تنتكلمو تقريبا على واحد 4 مليار الأمتار المكعبة اللي عندنا، اللي هي مستعملة يعني (exploitable) يعني مستغلة، وإلا ربما تكون عندنا أمور أخرى في الطبقات الجوفية، هاذ الفرشة المائية تتعرض للاستنزاف، وإلى ما حرصناش على أن نعيدها إلى التوازن ديالها غادي نوقعو، لا قدر الله، في مشكل، ذاك الشي علاش مثلا تتشوف المشروع ديال السد مداز اللي غادي يكون في صفرو باش نحلو المشكل ديال سايس، باش الناس ما يمشيوش للفرشة المائية، هذيك الفرشة المائية راه أثرت على بعض المناطق اللي كانت معروفة بحال ضاية عوا وغيرها.

إذن هذه تقريبا الإستراتيجية، الآن اللي درنا في هاذ سنة ديال 2020 بطبيعة الحال أنا كنت علنت على ذاك الشي، هو أننا برمجنا 5 سدود، راه تكلمت عليهم، في السنة المقبلة 5 سدود إن شاء الله، وأكيد في السنة ديال 2022، 5 سدود، بمعنى أننا رفعنا الوتيرة من 2 سدود لـ 5 ديال سدود.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

هو فعلا سياسة بناء السدود تعتبر أحد مفاخر المغرب في مجال البنية التحتية، واحنا في فريق العدالة والتنمية نثمن هذه السياسة، لأنها جعلت المغرب رائدا في هذا المجال، والهدف هو ضمان الأمن المائي للبلاد، سواء تعلق الأمر بمياه الشرب أو مياه السقي، إلا أنه، السيد الوزير، هاذ الأمن المائي معرض للخطر.

المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي مؤخرا أصدر واحد التقرير مركز، هذي عبارة عن بلاغ دق فيه ناقوس الخطر، وحذر من أن الأمن المائي مهدد بشكل كبير بسبب الاستغلال المفرط للموارد المائية.

تيقول في هاذ التقرير بأن البلدان التي تتوفر على أقل من 1000 متر

مكعب للفرد سنويا تعتبر في وضعية خصاص، المغرب لا تتجاوز موارده المائية اليوم 650 متر مكعب للفرد سنويا، 1960 كانت 2500 متر مكعب للفرد الواحد.

لذلك، السيد الوزير، المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبر الوضع مقلقا ودعا لاتخاذ واحد المجموعة ديال الإجراءات لضمان الأمن المائي للبلد. وعليه، السيد الوزير، سياسة السدود فعلا حكيمة، ولكن يجب أن تكون ضمن سياسة مندمجة ترتكز على تنويع مصادر التزويد بالماء، خصوصا في ظل المتغيرات المناخية اللي تتعرفها بلادنا، وهو فعلا لا البرنامج الحكومي ولا المخطط الأخير ديال الماء فيه هاذ القضية ديال تنويع المصادر التزويد بالماء.

يعني تذاكرتو فعلا على المحطات ديال تحلية مياه البحر، احنا تنطالبو بالتعميم ديال هاذ المحطات على جميع المدن الساحلية، باش المدن الساحلية اللي فيها إشكالات نحلو الإشكال ديالها عن طريق هاذ المحطات ديال تحلية المياه، وكذلك الاستخدام ديال مياه المعالجة من خلال المحطات ديال المعالجة ديال المياه، خصوصا في المدن الكبرى اللي فيها مثلا واحد العدد ديال المناطق الخضراء وواحد العدد ديال الملاعب ديال الكولف اللي تتسقى يعني بالمياه ديال الشرب.

كذلك من بين المقترحات هو تسريع الدراسات، كما قلتو كاين بعض الجهة اللي فيها وفرة ديال المياه، كاينة الجهات اللي فيها ندرة، لابد كاينة واحد الدراسة تتشتغلو عليها ديال اللي تتعلق بتحويل المياه من الشمال للجنوب، في إطار تفعيل مبدأ التضامن، احنا تنطالبو بالتسريع ديال هاذ الدراسة هذه، لأن فعلا غادي تغطي لنا الخصاص اللي كاين في هاذ المدن اللي فيها خصاص.

كذلك التقنين وعقلنة استعمال الماء في المجال الفلاحي، لأن فعلا كاين زراعات اللي تتطلب بزاف ديال الماء، مزيان نركزو على الزراعات اللي ما تتطلبش ماء كثير وكذلك عندي التوقف على الممارسات ديال السقي عن المناطق عن المساحات الخضراء والمنتزهات بالمياه ديال السقي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ما بقاش عندك الوقت السيد الوزير.

السؤال الرابع عشر موضوعه "تعزيز الاستثمار بموانئ الصيد التقليدي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

زملائي المستشارون،

السيد الوزير،

يوجد على طول الساحل المغربي العديد من قرى الصيادين التقليديين ونقاط التفريغ، وأكبر قرى الصيادين تتواجد بمدينة الداخلة، حيث تتوفر كل قرية صيد على ما يزيد على 1000 باخرة صيد تقليدي.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي استراتيجياتكم أو هل لديكم رؤية مستقبلية لدعم البنيات التحتية في هذه القرى من أجل إحداث أرصفة تضمن إبحار وولوج هذه السفن في ظروف آمنة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

سؤال مهم جدا، أكيد أن السيد المستشار اللي عندو معرفة بهاذ الموضوع تيعرف بأنه هناك تقريبا 45 نقطة مجهزة للتفريغ، اللي هي تسير من طرف المكتب الوطني للصيد، تتدخل ضمن الاختصاصات ديال وزارة الفلاحة والصيد البحري، لكن فيما يتعلق بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء عبر الوكالة الوطنية للموانئ، هي تدبر تقريبا واحد 29 بنية تحتية مينائية. بطبيعة الحال عندنا موانئ اللي ما فيهاش غير الصيد، اللي هي موانئ فيها مختلف المجالات، منها تقريبا واحد 9 تيكونو ضمن الموانئ التجارية.

كان عندنا واحد في إطار تنزيل مقتضيات الإستراتيجية القطاعية ديال "أليوتيس"، ومن أجل خلق الفاعل الواحد (global operator) كانت الوكالة الوطنية والمكتب الوطني للصيد وقعو على واحد العقد امتياز لاستغلال الموانئ، وذلك لمدة 15 سنة، وتفيدنا من مقتضيات هاذ الامتياز كانت الوكالة الوطنية للموانئ فوتت 15 ميناء للصيد للمكتب الوطني للصيد، وهاذو كانو تقريبا في الناظور، الحسيمة، المحمدية، المهدية، الدار البيضاء، الجديدة، آسفي، الصويرية القديمة، أكادير، سيدي إيفني، طانطان، العيون، بوجدور، طرفاية، الداخلة، لكن من بعد المكتب الوطني وجد واحد العدد الصعوبات، خاصة في تدبير الموانئ على المستوى المالي، وكنت أنا والسيد وزير الفلاحة اتفقنا على أن يعاد تفويت هذه الموانئ للوكالة.

بالنسبة للوكالة، تقريبا الاستثمارات التي عبأتها لصالح قطاع الصيد منذ سنة 2007 تقريبا لحد الآن حوالي 4.2 مليار ديال الدرهم، تم استثمارها من أجل هيكلة الموانئ ديال الصيد والتطوير ديالها، وهمت تقريبا جميع الموانئ، تيكون فيها إما تدعيم الجرف المتواجد في المنطقة ديال ميناء الصيد أو تدعيم الحاجز الرئيسي أو الأعمال ديال التوريد والتركيب ديال الطوافات

العائمة (les appontements) أو تجهيز منطقة الصيد والأرصفة العائمة أو بطبيعة الحال واحد العدد ديال الحواجز ضد الترمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال أنا تنعرف على أنه كاين مجهودات كبيرة اللي تتبذلها الوكالة الوطنية للموانئ وتتبذلها وزارتكم ووزارة الصيد البحري في هاذ القطاع، ولكن أنا سؤالي موجه بالضبط حول الصيد التقليدي المغربي.

كاين قرى، السيد الوزير، اللي ما فيهاش بنيات تحتية اللي تتضمن تسويق المنتجات البحرية في هاذ القرى، والسؤال المطروح بطبيعة الحال هو حول الأقاليم الجنوبية، هنالك قرى الصيادين اللي كنت قلت لك تتفوت 1000 قارب صيد تقليدي، والناس تيبحرو وتيوليجو، تيروحو للمصايد بظروف عادية، كاين واحد الشغيلة سميتها حمالة القوارب "أزدوز" هوما اللي تيهزو القارب من الما وتيحطوه في البر، وإلى بغا يبحر يهزوه من البر حطوه وراه 1000 قارب، تنتكلمو على قرية الصيد اللي تدخل 290 مليون ديال الدرهم، أكثر من موانئ داخل المملكة السيد وزير، بطبيعة الحال أستثني أكادير، الدار البيضاء وطنجة.

كنتكلمو على قرى الصيادين اللي تتساهم في المداخيل الوطنية في الخزينة العامة ديال الدولة، وبطبيعة الحال، السيد الوزير، هذه قرى الصيادين كان المراد منها تخلق واحد نواة ديال الاستقرار بالنسبة للصيادين البحارة، خص يكون فيها السكن، خص يكون فيها البنية التحتية بطبيعة الحال كل على حسب اختصاصه.

المشكل اللي طرح الخلفية ديال هاذ السؤال هو أن نسبة هذه القرى ديال الصيادين في الجنوب هي انطلاق الهجرة السرية اليوم، ما يمكنش تربط هاذ قوارب الصيد القرية مفتوحة، اللي عندو باخرة غير مرخص وما عندهاش وثائق وخدامة في الصيد العشوائي تدخل مباشرة وتتشتغل في الهجرة السرية، الشي اللي فرض علينا اليوم وجب التفكير أن هذه القرى خص يتعاد فيها النظر من جديد وتخلق فيها مراسي خاصة بها باش تضبط هاذ القوارب اللي تتدخل وتتخرج بشكل يومي السيد الوزير.

الجنوب بطبيعة الحال كامل فيه قرية، اللي قليلة فيها تتكون فيها 400 قارب حتى 1000 يعني هذا بطبيعة الحال هذا راه تيشغل واحد الآلاف ديال الناس كيدير مداخيل كبيرة، السيد الوزير، وندعوكم وندعو الوكالة الوطنية أنها تنظر في المستقبل وتطرحو ضمن البرامج ديال وزارتكم أنكم تلتفتو على هاذ القرى باش تنهض حتى هي وتشكل واحد النواة ديال الاستقرار حقيقية، ويمكن لهذوك الصيادين والبحارة أنهم يستقرو بعائلاتهم وتخفف الضغط على المدن المجاورة لها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

احنا السيد المستشار، أنا ما عندي ما نقول لك، ما نقدر نعقب عليك، لأن هذا سؤال خاص بوزارة الصيد البحري، أنا ما عرفتش علاش طرحتيه علي، لأن أنا وضحت لك بالنسبة لنقط التفريغ هذه ضمن الاختصاصات، أرجو أن يعاد طرح السؤال على السيد وزير الصيد ليعطي الملاحظات ديالو اللي عندو.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

السؤالان الموواليان الموجهان لقطاع المعادن والطاقة والبيئة تجمعها وحدة الموضوع، لذا نستعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية، وموضوعه "ارتفاع مبالغ فواتير الماء والكهرباء بعدد من أقاليم المملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعاني عدد من المواطنين بعدد من أقاليم المملكة من ارتفاع مبالغ فواتير الماء والكهرباء، إذن سؤالنا حول الإجراءات المنجزة لتجاوز هذه الإشكال والتخفيف من معاناة المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تعاني ساكنة العالم القروي من استمرار الارتفاع الكبير في فواتير استهلاك الكهرباء، خصوصا بعد عجز شريحة عريضة من المتضررين عن تأدية الفاتورة، هذه الزيادات التي خلفت موجة من السخط والتذمر وسط عموم المواطنين والمواطنات من الطبقة الهشة.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الآنية المزمع اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل رفع الحيف عن ساكنة العالم القروي وإعادة النظر في طريقة معالجة فواتير الكهرباء والحيلولة دون التهديد بسحب عدادات المنازل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤالين المتعلقين بهذا الموضوع.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شاكر للسيدين المستشارين على طرح هذا السؤال.

أولا، هذه فرصة نذكر ببعض الأمور، التسعيرة لا تتغير، فهاذ القضية التسعيرة هي التسعيرة هي المنصوص عليها في النصوص التنظيمية، لا تتغير، يمكن شي حاجة أخرى، طبعا غير باش السؤال يكون واضح، راه ما عندش الحق لا المكتب الوطني ولا الوكالات ولا أي واحد أنه يغير التسعيرة، لأن هذه كيسميوها تسعيرات مقننة، واحد العدد ديال المنتوجات والخدمات التسعيرات فيها مقننة، لكن هذه فرصة أيضا مادام كاين شوية ديال الوقت أن أذكر علاش كنتكلمو.

كنتكلمو على واحد القطاع اللي كيف ما تيقولو رجعنا فيه من بعيد، قطاع وقعت فيه استثمارات ضخمة بعشرات الملايير ديال الدراهم في البلاد ديالنا لمدة عشرين سنة، كنذكرو فقط 30 مليار باش يمكن لينا نعمو الكهرباء في العالم القروي، 30 مليار اللي خلصتها الدولة مركزيا ما بين المكتب الوطني وما بين الميزانية ديال الدولة، في حين طبعا ساهمت حتى الجماعات المحلية وساهم حتى المواطن، لأن كانت التركيبة ثلاثية، فهذه اللي خلتنا نوصلو اليوم، وأنا غادي نحاول باش نفرق ما بين الجواب على المكتب الوطني، لأن الوكالات من اختصاصات وزارة الداخلية، طبعا هذا غادي تقولو ليا حكومة واحدة، لكن هذا نظام وجدناه كنعالجوه.

اليوم كاين دراسة عند وزارة الداخلية باش نمشيو لما يسمى بالشركات الجهوية ديال التوزيع، هذا هو الحل بالنسبة للبلاد ديالنا، ما يبقاش المكتب الوطني في جهة والوكالات في جهة، نمشيو في شركات ما دمنا مشينا في الجهوية، شركات جهوية ديال التوزيع متعددة الخدمات كيحكمها قانون واضح، تسعيرات واضحة وتدخلات واضحة، مخاطب واضح ووصاية واضحة، لكن أنا اليوم كنجاوب في إطار هاذ الاختصاصات اللي هي موجودة.

اليوم كنتكلمو أن استطعنا نوصلو ل 12.7 مليون مواطن اللي استافدو من هاذ الكهربة، المكتب الوطني اللي غنجاوب عليه عندو 6.5 مليون ديال المشتركين، هاذ السنة ديال 2020 ولذلك احنا مستعدين لأي انتقاد وأي ملاحظة غير نعطيو الأرقام، اللي جاتنا أقل من 7000 شكاية حول قضية الأسعار حول قضية الفاتورة، من 40 ألف شكاية اللي جات هذه السنة، 7000 شكاية اللي جات، وهاذ الشي مللي تنقولوه بعض الإخوان تيقولو لينا هاذ الأرقام ما صحيحاش، في الآخر طلبنا من البرلمان المحترم يدير لجنة ديال الاستطلاع، وراه غادي يمشي يدير لجنة ديال الاستطلاع من الغرفة الأولى تمشي تشوف كيف يشتغل المكتب الوطني وغيمشيو حتى عند الوكالات كيف يشتغلون باش يطلعو على هاذ الشي.

طبعا في هاذ الشكايات تعالجت فيها بالنسبة للمكتب الوطني 80%، من بعد يمكن نعطي مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بهذا الموضوع، غير بغيت نذكر بهاذ القضية هاذي.

ثم أيضا كانت عندنا إشكالات تتعلق بـ 11 مليون فاتورة اللي كانت تجمدت، كنا كنبنيو على التقدير نظرا للظروف ديال الجائحة، فيما بعد تزامنت مع فصل ديال الصيف، لأنه طلعت فيها الاستهلاك، المواطنين لما جاهم ذاك الشي كامل بان ليهم بأنهم أكثر، ولذلك اخذينا قرارات في الحكومة على أن هذاك الشي نقسموه لستة أشهر وأننا ما نطبقوش الذعائر على المواطنين، وأننا نحاولو ما أمكن ناخذو بعين الاعتبار هاذ الأمور.

أما اللي ما عندوش باش يؤدي طبعا هذا ماشي الدور ديال المكتب الوطني، هاذي أدوار أخرى، المكتب الوطني هو شركة كيشري الكهرباء وكيبيعها، الوكالات كتشري الكهرباء وكتبيعها، ولذلك الحكومة مشات في الاتجاه ديال الصندوق ديال الدعم ديال المواطنين باش يمكن ليهم، طبعا وصلنا حتى ل5- مليون، إلى زدنا عليه (CNSS[6]) 6 المليون باش يمكن نواجهو هاذ الأعباء الاجتماعية بالمناسبة ديال الجائحة.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالو.

في الحقيقة لا نشك في أن القطاع كانت هناك مجهودات ديال الحكومة لإنقاذ القطاع ولإنقاذ المكتب الوطني للماء والكهرباء، وكذلك الاستثمارات اللي تدارت هي مجهودات مقدرة وتثمن، لكن السؤال، السيد الوزير، هو سؤال يبدو أنه يتكرر في الغرفتين ديال البرلمان، بمعنى أنه كاين إشكال ديال الفواتير التي لا تتناسب مع الاستهلاك ديال المواطنين، احنا هنا لا نشكك في الأرقام التي أعطيتموها، السيد الوزير، ولكن نعلم جيدا بأن الأغلبية المطلقة المتضررة من المواطنين لا يلجأون للشكاية، ما كيلتجؤوش للشكايات، بمعنى نعتمدو على الرقم ديال الشكايات المتوصل بها لا يعطينا الصورة الحقيقية، ما دام أن البرلمان بمجلسيه في أكثر من مرة وفي هاذ

[6] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

الفترة ديال الحجر الصحي ومع هاذ الجائحة ازدادت شكايات المواطنين، بمعنى راه احنا نمثل صوت المواطنين وكنبلغوه، والأكيد أنكم، السيد الوزير، كذلك هاذ الشكايات تتوصلون بها لا من طرف البرلمانيين ولا من طرف المواطنين والفاعلين والمواطنين بشكل عام، فإذن خصنا الحل لهاذ الإشكال السيد الوزير.

من بين الأمور التي تخلق هذا الأمر هو غياب المراقبة الفعلية للعدادات بشكل شهري، وهنا المكتب أولا الوكالات تتحجج بعض المرات بأنه راه ما كاينش موارد بشرية كافية، وهاذ المشكل خصها تحلو، لأنه لا يمكن نعتمدو على الاستهلاك التقديري، كيوقع استهلاك تقديري كتجي الفاتورة للمواطن غالية، وكنقولو ليه خصك تخلص وبعد ذلك نشوفو الإمكانية ديال إلى زدتي على المبلغ اللي استهلكتي يوقع المراجعة ديال الفاتورة وتراجع على أساس الأشطر، دبا هذا هو الإشكال هاذ القضية ديال الأشطر، لأن فوقاش ما طلعنا ما راقبناش بشكل شهري وإلا المواطن كيدخل في الشطر الثالث والشطر الرابع، بمعنى أن الأشطر الاجتماعية الشطر الأول والثاني ما كيبقاش عندها معنى.

فبالتالي، السيد الوزير، هاذ القضية خصها حل، وخصنا هاذ القضية ديال الاحتساب التقديري خص كذلك نلقاو لو حل، والمراقبة ديال العدادات خص تكون بشكل شهري لكي لا نثقل الكاهل ديال المواطنين، ومن الضروري تكون بعض المبادرات مثلا نعطي النموذج ديال طنجة، تيديرو ديك (l'étiquette) أثناء المراقبة، بمعنى فوقاش ما زار العون العداد، غير هاذ الفكرة السيد الرئيس، فوقاش ما زار العداد كيوضع التاريخ ديال الزيارة والمبلغ المسجل فهاذ الأمر خصو يتعمم في إطار نوع من الشفافية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم صريح وواضح، ولكن لا يعبر عن الواقع، هناك معطيات ربما غائبة عنكم، السيد الوزير، بحيث نجد أن هناك تراخيا كبيرا في معالجة الشكايات، تراخيا كبيرا في احتساب العدادات، تراخيا كبيرا أدى إلى تراكم الأشطر على الساكنة، مما جعل الفواتير ترتفع أثمانها، حيث أصبحت عبئا ثقيلا على الساكنة القروية المعوزة التي تعيش في الجبال وفي المناطق النائية، كما أن غلاء الفواتير لم يراع إمكانيات الأسر، حيث أن غالبية الساكنة استهلاكها محدود جدا، ولا يوازي القدرة الشرائية لهاته الساكنة المعوزة.

السيد الوزير،

بذلتم مجهودات جبارة في تعميم الكهربة القروية في إطار برنامج محاربة الهشاشة وفك العزلة عنها وتعميم الخدمات، شجعتم من خلالها الساكنة القروية على التشبث بأرضها، لذلك، السيد الوزير، المرجو اليوم توفير هذه الخدمة بأقل تكلفة، علما بأن الساكنة المعوزة في العالم القروي استهلاكها محدود، لا يعدو أن يخرج عن بولات معدودة وتلفزة وثلاجة فقط، لذلك يجب معالجة نظام الأشطر في هاته المناطق.

السيد الوزير المحترم،

هناك إشكالات أخرى مثلا بصفتي رئيس جماعة كاين (PERG[7]) يعني الكهربة الشمولية وكاين (les taxes) اللي تيخلصو المواطن بعد 10 سنوات مثلا كنعطيوه الإعفاء، يعني الإذن بالربط بالجماعة، إلا أن الوكالات والمكتب الوطني للكهرباء ما كيقبلو لهومش هاذ الإعفاء، إذن حتى هاذ الإشكال راه وارد، السيد الوزير، راه ما يمكنش أن واحد العداد.. عندنا بعض المرات المنازل اللي فيها العمود المعفي والعمود اللي ماشي معفي كنعطيوه الإذن بالربط، على أساس العمود اللي معفي من (taxe)، ولكن المكاتب الوطنية ما كيبغيوش يربطو ليهم فهاذ الأعمدة، وخاصة عندنا بإقليم تنغير، وجهة درعة-تافيلالت راه عندنا هاذ الإشكال هذا، فما يمكنش واحد (PERG) داز عليه 10 سنين وما زال المواطن كيخلص (les taxes)، يعني هاذ الشي، السيد الوزير، خصكم تشوفو هاذ المشكل في المناطق ديالنا وهاذ الأشطر اللي كيتزادو على المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيدان المستشاران.

أولا، احنا كنتكلمو في الظروف ديال الجائحة، وفي الظروف ديال الجائحة تتعرفو راه ما كانوش تيخرجو الموظفين المدة ديال شهور، وحتى المواطنين كان اللي كان تيشتاغل وكاين اللي ما كانش تيشتاغل، كنتكلمو في هاذ الظروف.

ثانيا، كنعاود نقول دولتنا هذه الحكومة والحكومة السابقة والحكومة اللي قبل منها حرصوا كل الحرص على أن الشطر الأول والثاني أنه ما يتزادش فيه، يبقى اجتماعي، وهذا كيهم، كنعاود نقولها، وغنقرا عليكم الأرقام، لأن بعض التعاليق اللي كتجي مع الأسف الشديد، أنا كيف ما تيقولو ما بعيدة غير.. راه المهمة الاستطلاعية يمشيو يشوفوها، يعني الدولة كتأدي على المواطن ديال الشطر الأول والشطر الثاني لا في الكهرباء ولا في الماء،

[7] **P**rogramme d'**E**lectrification **R**urale **G**lobal

وهاذ الشي اختيار ديال الدولة ديالنا كيف ما واحد العدد ديال الخدمات، اختيار ديال الدولة ديالنا واختيار ديال الحكومة.

أنا نعطيكم ملي تنقول المعدل ملي تكلمت على الرقم ديال المعدل أنه سنة 2020 بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء 80% من 6.5 مليون، المعدل نقول ما فاتوش 91 درهم، الصحافة ناضت تتقول آش تيقول هذا؟ طبعا أنت كتكلم معايا على مول 300 ولا 150، كنتكلم على المعدل بمعنى عندو اللي 40 ولا 50 ولا 60 وعندو اللي 200، دائما كتدير المعدل، المعدل 91 درهم، الأرقام موجودة يمكن ليكم تمشيو في المهمة الاستطلاعية غير باش نقولو علاش كنذاكرو.

طبعا هاذ الأخطاء اللي وقعت وهاذ الإشكالات اللي وقعات أو لا هاذ الارباك اللي وقع درنا عدة حلول، أشنو هي الإجراءات اللي خدامين عليها منذ مدة وجيت للبرلمان وقلتها؟

أولا نعمم العداد المسبق، هذا كيهني الإنسان، وصلنا لمليون، دبا غنديرو العداد المسبق الذكي اللي (à distance) يمكن لو يعمر، وفين ما مشى يعمر دبا الآن راه طلقناه مؤخرا لما مشيت لمراكش، غنعمموه باش يتعمم على صعيد المواطنين، هو يتحكم في الاستهلاك ديالو، يولي ما محتاجش يشوف (ONEE[8]) وما محتاجش يشوف الوكالات، ما محتاجش إلى غير ذلك، فهاذ الشي احنا كنشتغلو عليه.

أكثر من ذلك، ما كاينش شركات اللي كتطالب المواطن باش يقلل الاستهلاك إلا شركة واحدة في المغرب، اللي كتطالب المواطنين- بغيت هاذي نشرحها- شركة واحدة في المغرب اللي كتدير حملة باش ينقص المواطن من الاستهلاك هي (ONEE)، ولذلك وزعنا لحد الساعة 14 مليون مصباح للاستهلاك المنخفض وماشيين الآن في العنونة ديال الآليات اللي كتنخفض للأقل، من المفروض أنه يبيع لأنه كيشري، ولكن هذا هو التوجه ديال الدولة ديالنا وديال البلاد ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "الأضرار الصحية والبيئية الناجمة عن التلوث الذي تفرزه المناطق الصناعية".

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

من بين العوامل المسببة للتلوث البيئي ببلادنا ما تفرزه المناطق الصناعية من نفايات لها تأثير مباشر على صحة وحياة المواطن وجودة المياه والتربة والهواء، ما هي التدابير المتخذة من طرف وزارتكم للحد من هذه الآفة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ السؤال المهم.

نبغي نعطي بعض الأرقام، طبعا كل الرموز حاضرة في البرلمان وهي رموز حاضرة في الحياة ديال الناس، الممثلين ديال الأمة يختارون رموز موجودة في المجتمع، فبغيت نقول عندنا تقريبا أكثر من 8500 ديال وحدة صناعية، 120 منطقة صناعية، طبعا 50% من هاذ الشي المعايير البيئية غير متوفرة، وهذا راه واحد التراكم اللي خصو يتعالج ماشي فقط المناطق الصناعية، التراكم حتى ديال النفايات المنزلية، تراكم حتى النفايات الفلاحية، تراكم النفايات المعدنية كان تراكم، لم يكن ينتبه إلى خطورة الجانب البيئي حتى هاذي مدة، البلاد ديالنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله مشينا في الاتجاه ديال الميثاق الوطني ديال البيئة والتنمية المستدامة، وظهرت برامج متعددة في هاذ المجال البيئي، منها هاذ البرنامج فيما يتعلق بالصناعات.

وكاين قوانين، القانون ديال الماء اللي تيتكلم على هاذ الشي ديال النفايات ديال الصناعات وعندو علاقة بالماء، القانون المرتبط بدراسات التأثير على البيئة، القانون المرتبط بالتقييم البيئي، القانون المرتبط بتدبير النفايات خاصة النفايات الخطيرة اللي تنتجي من الصناعات، واليوم الحمد لله ولاو عندنا عدد من الشركات اللي هوما الآن كيقومو بالعمل ديالهم على مستوى تدبير هاذ النفايات.

أنا بغيت غير نعطي بعض الأرقام في البرامج، إلى حدود 2020، 125 مشروع فيما يتعلق بمكافحة التلوث الصناعي اللي اخذات تقريبا مليار و243 مليون ديال الدرهم، هذا فيه شركاء متعددين مركزيا ومع الجهات ومع الشركات ومع وزارة الصناعة.

المعاصر ديال الزيتون اللي هو فعلا هذا من أخطر النفايات، ويجب أن ننتبه إليه وبدينا كنتبهو لو في القريب العاجل، 185 مليون ديال الدرهم كبرنامج لـ 2020-2024، جهة فاس كنموذج لأن عندها واحد التراكم عندنا معها برنامج اللي حددوه في (PDR[9]) في المخطط الجهوي ديالهم فيه 100 ديال الدرهم ديال معالجة المعاصر ديال الزيتون.

اليوم تدار برنامج لمواجهة التلوث الصناعي ما بين 2021 و2030 اللي غياخذ تقريبا واحد 10 مليار ديال الدرهم باش نواجهوه، واليوم جميع المناطق الصناعية الجديدة، جميع المناطق الصناعية الجديدة لا تقبل إلا إذا كان مدمج فيها كل ما يتعلق بالنجاعة الطاقية وبمعالجة النفايات الصناعية، وآخرها ديال صفرو اللي تطلقت في فاس اللي فعلا فيه المعالجة ديال المياه

[8] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au

[9] **P**rogramme de **D**éveloppement **R**égional

العادمة والنفايات الصناعية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

متفق معاكم، السيد الوزير المحترم، على أن المغرب تأخر في هذا الميدان ديال التنمية المستدامة ومحاربة التلوث، تأخر كبير جدا، ولكن فيما بعد جلالة الملك أعطى توجيهاته فيما يخص هذا الموضوع، المغرب أصبح بلد يتوفر على ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، المغرب أصبح يتوفر على قانون إطار اللي هو 99.12 اللي كيحدد في الواقع واحد العدد ديال المسؤوليات على قطاعات حكومية متعددة وعلى الجماعات الترابية، هذا جديد، هاذ الجديد اللي عندنا الآن في الإطار القانوني في الإطار التشريعي البرلمان شرع والحكومة جابت واحد العدد ديال القوانين اللي عندها علاقة، لماذا؟ لأن المغرب إلى قلنا رائد في هذا الموضوع، رائد على مستوى إفريقيا، رائد جهويا، جلالة الملك رائد على المستوى الوطني والدولي فيما يخص هذا الموضوع ديال البيئة اللي عندو علاقة كيفما تتعرفو مع اتفاقية المناخ عندهم واحد العلاقة بيناتهم، علاقة بين التحول المناخي والعلاقة ما بين التلوث أي المحافظة على الإمكانيات المتوفرة لدى الدول للأجيال الآتية.

احنا تنقولو القانون كاين، التأخر كاين، ولكن لابد للحكومة الآن على أن مهما أننا توفرنا على قانون إطار كاين أن كذلك هاذيك 2 ديال المسائل اللي تدارت هي الإستراتيجية الوطنية للبيئة وتدارت كذلك الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، كلهم هاذو داخلين في إطار هاذ التشريع اللي قام به البرلمان مع الحكومة، ولكن احنا بغينا التنفيذ، علاش؟ لأن القانون الإطار الدستور ديال 2011 كينص على أن التوفر على بيئة مستدامة ونقية إلخ، هذا حق ديال المواطن، هذا في الدستور ديال 2011، لأن التوفر على بيئة صحية هذا حق ديال المواطن، كذلك القانون الإطار حتى هو نص في واحد المواد ديالو على هاذ الإيجابية ديال المواطن أن خصو يكون عندو هذا.

إذن العمل ديالكم اللي كنطلبو منكم، ماشي نقولو لكم راكم ما درتوهش، لا، خص يمكن الآن من 2010 خدامين في هاذ الموضوع خص يبان الأثر فيما يخص هاذوك الوزينات اللي كيلوثو، راه كاين واحد الموضوع أساسي اللي هو ذاك (grand pollueur grand payeur) ذاك اللي كيلوث كيخلص، إذن لابد من أن هاذ الإطار خصو يبان وخصو يتدار كذلك على أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تبنات على واحد العدد دالمبادئ أساسية، هاذ المبادئ الأساسية هي لابد تخاذ بعين الاعتبار، وناخدو منهم 6 دالمبادئ أساسية، الواحد إلى بغا يدير شي حاجة خصو.. جماعة ترابية ولا قطاع خاص ولا الحكومة، المشروع خصها تاخذ هاذ المبادئ الأساسية.

أنا غنجيب غير مبدأ أساسي اللي هو المسؤولية، هنا كيكون عندنا مسؤولية هذاك الناس اللي كيلوثو أنهم خصهم يخلصو خصهم يتزيرو خصهم قانون في هاذ الموضوع، لأن البيئة حق لكل المواطنين وكل المواطنات، والحكومة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والأشخاص كذلك خصهم يلتزمو بهاذ الميثاق، يلتزمو.. والدور ديال الحكومة في هاذ الموضوع أساسي، السيد الوزير، ونتمناو على أنكم تزيدو مجهود فهاذ الموضوع باش يمكن المغرب اللي هو مثل أمام العالم، يبقى هاذ المثل أمام العالم فيما يخص هاذ الميادين بجوج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أكيد التقارير الدولية والوطنية كتحدث على أن مقارنة لأن هذا هو واحد الصراع مع الطريقة ديال العيش، طريقة الاستهلاك والطريقة ديال الإنتاج، لأن كان واحد الطريقة ديال الإنتاج بدون مراعاة عدد من الأمور، مراعاة حتى الإنسان، مراعاة البيئة، مراعاة الصحة، اليوم هذا تحول طريقة الاستهلاك والبلاد ديالنا ماشية فيه، ولذلك التقارير الدولية والوطنية تتعطينا كتقدر المغرب، نحتل مراتب متقدمة في هذا المجال في القوانين التشريعات، البرامج، أنا تكلمت على مئات الملايين ديال الدراهم، بل تكلمت على الملايير وملي كنتكلمو على البيئة راه عدد من البرامج يمكن تجي الفرصة ونعرضوها على السادة المستشارين المحترمين.

اليوم في القانون الجديد اللي صادقتو عليه بالإجماع ما كاينش شي (usine) غادي يدوز إذا ما كانش عندو فعلا ما يسمى بدراسة التأثير على البيئة، ما غا يدوزش، صحيح غادي يوظف الناس مرحبا، احنا درنا التوازن بين التنمية وبين البيئة، المصانع اللي كانت موجودة درنا إلزاما الافتحاص البيئي، إلزاما، الافتحاص البيئي، وكنعطيوه مدة باش يدير هذه المعالجة.

لو كان الوقت يسمح نعطي بعض البرامج اللي باغي نمشيو فيها عين شكال، أنزا أكادير أولاد تايمة، الداخلة، كل المناطق الصناعية الآن مع السيد وزير الصناعة نشتغل على النجاعة الطاقية وعلى معالجة التلوث الصناعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "استراتيجية الدولة في مجال الطاقات البديلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل

لتقديم السؤال.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا حول استراتيجية بلادنا في مجال الطاقة البديلة وآثارها على القدرة الشرائية للمواطن المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو سؤال فيه بضع كلمات لكن.. لا أن أشكرك على طرح هذا السؤال، وسبق لي في اللجنة ديال مجلس المستشارين كان عندنا وقت وخا في اللجنة وأعطينا واحد العدد ديال التفاصيل، يمكن نقول لكم، السيدات والسادة المستشارين، نفتخر بتجربة البلاد ديالنا في المجال ديال الطاقات المتجددة.

طبعا هو اختيار ديال البلاد لظروف متعددة، انتوما تتعرفو ما الذي دفعنا إليها، أنه موجودة عندنا في البلاد، ما يمكنش واحد الخير موجود في البلاد ما يمكنش تستغلو.

ثانيا، التزام دولي؛

ثالثا، معالجة قضية الفاتورة الطاقية اللي هي كثيرة بالنسبة للبلاد ديالنا؛

رابعا، يعني الطلب المتزايد خاصة على الكهرباء، اللي كان المعدل ما بين 4 حتى ل6%، ربما هذه السنة غادي يكون أقل نظرا للجائحة، يمكن نقول عناوين كبرى لأن الوقت ما كيسمحش:

العنوان الأول أننا حققنا نتائج حتى لـ 37% من القدرة المنشأة كان أملنا 42%، ولكن وقع بعض التأخر اللي غنتداركوه في البرامج الجديدة، وأنا أبشركم، غادي يمكن لنا غادي نفوتو حتى 52%، هناك تقدير أننا يمكن لنا نوصلو ل 60% في 2030، و2023-2024 يمكن نوصلوا لـ 50%، إن شاء الله، من القدرة المنشأة.

اليوم مشينا للبرامج الجديدة ما بقيناش كنتكلمو على الشمسي والريحي ولا.. بدينا كنتكلمو الآن على الهيدروجين، خارطة الطريقة انتهينا من إعدادها، الطاقة الحيوية اللي تنتجي من النفايات الخضراء انتهينا من الإعداد ديالها، المشروع الكبير ديال الغاز انتهينا من المراجعة ديالو وفق التقديرات ديال الاستهلاك والتقديرات ديال الشركاء.

اليوم كنشتغلو على ما جاء في خطاب جلالة الملك حفظه الله الأخير فيما يتعلق بالطاقات الريحية، ما درناش بحال واحد العدد اللي هوما فقط كيشيرو الكهرباء من الطاقات المتجددة، مشينا الآن للتصنيع ديال الطاقات المتجددة، وقد أعد السيد وزير الصناعة الآن ما يسمى بـ (l'écosystème) كيفما دار مع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية، صناعة السيارات، الآن أوجدنا المنظومة المتكاملة لصناعة الطاقات المتجددة اللي كتمشي من (câble) حتى للألواح الشمسية مرورا بالباتريات، مرورا بهاذ الشي اللي تكلمت عليه الهيدروجين، هو اللي، إن شاء الله، قريبا سيخرج إلى العموم.

طبعا الوقت لا يسمح، يمكن لنا نعطيو الكثير من التفاصيل فيما أنجزته البلاد ديالنا وما تنجزه وما ستنجزه في المستقبل..

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نهنئكم على هذه المجهودات، ونحن بدورنا في الاتحاد المغربي للشغل نثمن هذا العمل ونقدر أهمية المشاريع الطاقية البديلة التي أطلقتها بلادنا بزيادة نصيب الطاقات الخضراء في المزيج الطاقي الوطني بحلول عام 2030 إلى 52%، كما جاء في جوابكم، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وخفض التبعية الطاقية وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة.

ولا أحد يشك في قيمة الإنجازات الكبيرة على مستوى إنتاج الكهرباء من الطاقات الريحية والشمسية، حيث ساهمت الطاقات المتجددة في تقليص الفاتورة الطاقية، ولكن هذا الاختيار الاستراتيجي، على أهميته، يثير أسئلة جوهرية بخصوص جدواه وآثاره الاجتماعية والاقتصادية على المواطن، خصوصا إذا علمنا أنه بالإضافة إلى الاستثمارات المهمة في هذا المجال، تبقى تكلفة إنتاج الكيلوات ساعة من مصدر شمسي بعد سنين من تطور هذه التكنولوجيا لم ينزل بعد عن عتبة الدرهم ونصف، في حين مثيله عبر الفحم الحجري يقل على 25 سنتيم.

وعلى المستوى المؤسساتي تم سن ترسانة من القوانين وإحداث عدة هيئات ومؤسسات غير منسجمة ومتداخلة أحيانا في مهامها وأدوارها، وقد أدى هذا الوضع إلى تقزيم الدور الريادي والتاريخي والحيوي للمؤسسة العمومية والاستراتيجية في مجال الطاقة الكهربائية للمكتب الوطني للكهرباء، دون مراعاة التوازنات المالية لهذه المؤسسة، الذي لن يتحقق إلا بتدبير مندمج للطاقات الحرارية والبديلة، علما أنه في خضم التطورات الاقتصادية والجيو استراتيجية الدولية والإقليمية، فالمغرب مطالب بالحفاظ على وضع سيادي في هذا المجال الحيوي، من خلال دعم المكتب الوطني للكهرباء كمؤسسة عمومية عريقة، ساهمت وتساهم في ضمان الأمن الطاقي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ما نعيشه في العشرية الأخيرة من حياة المكتب من تفتيت وتفكيك وتفويت لخدماته العمومية يسير عكس

اتجاه هذا المطلب الاستراتيجي.

أما ما يرتبط بتخفيض التبعية الطاقية، أحد أهم أهداف خيار الطاقة البديلة، فيبقى جد نسبي بعد أزيد من 10 سنوات من انطلاق المشروع وبعدما كانت التبعية الطاقية تصل إلى 98% وصلنا اليوم إلى 90%، فنسبة 8% تبقى نسبة جد ضئيلة، بالنظر إلى الأموال الطائلة، كما جاء في جوابكم، التي صرفت على هذه المشاريع، والتي جاءت معظمها عبر قروض من مؤسسات المالية الدولية، أي مزيد من المديونية التي ترهق كاهل الدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، ما بقاش بزاف ديال الوقت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

أنا كنت أتمنى أن يكون مزيد من الوقت، كثير من الأمور اللي ذكرتو، السيد المستشار، لا أتفق معكم عليها، كثير من الأمور.

أولا، بعدا المشروع الأول ديال ورزازات لأنه فيه التخزين هو اللي كيتكلم على درهم ونصف، المشاريع الأخرى الآن اللي كنتداكرو عليها راه ولينا كنتكلمو على 25 سنتيم، على 30، أقصى تقدير 40 سنتيم، غير باش، راه في اللجنة اعطينا المعطيات، لا، الله يرضي عليك، خص تعطيني الوقت، بغيت نؤكد هاذ الشي.

الأمر الثاني وهو أنه المشاريع الأولى كان فيها ضمانات ديال الدولة، ضمانات ديال القروض، المشاريع الجديدة كلها ما كاينش ضمانات، لأن الضمانة هي أن المكتب الوطني كيشري، هذيك هي الضمانة، غير باش هاذ الموضوع..

الموضوع الثالث، هو هاذ القضية ديال (l'ONEE) غير صحيح التفكيك، والا علاش جمعناه الماء مع الضوء. اليوم كاين نقاش اللي كيتدار في العالم الإنتاج كتقوم به شركات خاصة وكيشري من عندها المكتب، إذن المكتب ما بقاش غادي ينتج، هذا ماشي تفكيك، هذا الإنتاج وهذه منذ مدة ماشي عاد دبا، هذا راه تاريخ، مع الفحم تاريخ، بقات الشبكة اللي هي أساسية كتعبر على السيادة ديال البلاد، شبكة ديال النقل، هذه عند المكتب الوطني، التوزيع غادي يبقى عند المغرب، لأن واش مكتب التوزيع غيمشي عند شركات جهوية، عند شركات مغربية جهوية اللي المكتب الوطني غادي يكون حاضر فيها.

ولذلك لا تروجو الكلام ديال التفكيك بقدر ما هو ترتيب ديال التدخلات ديال الأعمال مع الحفاظ على السيادة ديال البلاد ديالنا وتأمين السوق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة.

ننتقل للسؤال الموجه لقطاع العدل وموضوعه "العقوبات البديلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين..

السيد المستشار، الله يخليك، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة العقوبات البديلة موضوع الفريق الاستقلالي لجلسة اليوم.

كلنا يعلم أن السجن رغم ما يحمله من عقوبة، عقوبة حرمان من الحرية، يبقى مجالا للتربية والتوبة والاعتراف بالذنب، هذا ما يتوخى من السجن، حتى ذيك المجلس التأديبي اللي كنسميوه في الوظيفة العمومية مجلس تأديبي أصبح يسمى مجلس الانضباط، السيد الوزير، معنى هذا أن السجن في حد ذاته الهدف الأساسي التربية والانضباط والرجوع إلى جادة الصواب.

السيد الوزير المحترم،

العقوبة البديلة موضوع سؤالنا هي أصبحت اليوم تفرض نفسها، موازاة مع المجهودات التي تبذلونها في إطار هذا العقوبات والمجهودات التي يبذلها المكلفون بالسجن.

نعلم جميعا كمغاربة هناك اكتظاظ، هناك ازدحام، هناك أمراض، هناك مشاكل تقع في السجون، هلا فكرت وزارتكم في سن قوانين لإعادة ترتيب هذه العقوبة، تولي عقوبة بديلة كالحبس المنزلي، كالسوار الإلكتروني، كالغرامات، كأشياء أخرى؟ اقتداء بما تفعله جل الدول: فرنسا، إسبانيا، أمريكا، كلها دول اختارت أو نهجت أساليب أخرى كعقوبة بديلة أو بدل السجن، حتى نتخلص من هذا الاكتظاظ ويربح الطرفان، المدان والدولة، وليس هذا بعزيز على اجتهاداتكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بن عبد القادر، وزير العدل:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على إثارتكم لهذا الموضوع بالغ الأهمية الذي يندرج في إطار تحديث النظام العقابي ببلادنا، وهو رهان أساسي في تحديث السياسة الجنائية بصفة عامة.

العقوبات السالبة للحرية تبقى هي الوجه الأبرز للجزاء بمعناه الجنائي من أجل تحقيق الردع المطلوب، لكن لا الواقع ولا الدراسات المتوفرة تبين بأن هذه العقوبات السالبة للحرية لم تحقق الغاية المنشودة منها، لا في التقليص من تنامي الظاهرة الإجرامية ولا في إدماج السجناء وإصلاحهم، خصوصا

إذا استحضرنا أن المؤسسات السجنية في المغرب تعج بنزلاء بنسبة عالية من ذوي المدد القصيرة جدا، مما يتعذر إدماجهم ويدفع أكثر إلى التفكير في العقوبات البديلة من هذه المدد القصيرة.

فالكثير من المنظومات الجنائية والمخططات العقابية، راجعت إعادة النظر في العقوبة السالبة للحرية ووضعت عقوبات بديلة عنها، وفي الوزارة أيضا لما قدمنا عرضا في المجلس الحكومي قبل أكثر من سنة حول المداخل الأساسية للسياسة الجنائية في مغرب اليوم، كانت العقوبات البديلة حاضرة بقوة، وهي مندرجة في التصور ديال المراجعة الشاملة للقانون الجنائي، وهي تقتصر على بعض الصيغ الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية كالقيام بعمل من أجل المنفعة العامة"، عمل طبعا غير مؤدى عنه، كالغرامة اليومية التي توزع العقوبة الحبسية إلى غرامة يومية، كتقييد بعض الحقوق وفرض تدابير رقابية أو علاجية بطبيعة الحال ما يمكنش نوضعو عقوبات بديلة للعقوبة السجنية بدون تحديث الآليات المتوفرة وتتطلب تجهيزات كثيرة بحال القيد الإلكتروني على سبيل المثال، أو المراقبة الإلكترونية.

إذن هذه كلها صيغ استحضرناها وقمنا بتدقيقها وأيضا وضع القواعد القانونية لها في القانون الجنائي، لكن الآليات التنفيذية الإجرائية ديالها تحتاج إلى مراجعة أيضا في قانون المسطرة الجنائية.

وشكرا مرة أخرى السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار فيما تبقى من التوقيت.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

سوف لن أكون إلا متفقا مع السيد الوزير، ونطمح جميعا إلى تجويد الخدمات فبلادنا بصفة عامة وتقليص من هاذ السجن هذا، هو السيد الرئيس، وكنظن أن السيد الوزير، راه ماشي فذيك الخطة ديال هاذ العقوبة البديلة على غرار ما تفعله باقي الدول، ولا يسعنا إلا أن ندعو له بالتوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، عندك شي حاجة ما تقول؟ صافي؟

السيد وزير العدل:

بغيت نضيف إلى باقي شي ثواني، غير كاينة لجنة تشكلت، تتعلق بتعميق النقاش حول مراجعة المسطرة الجنائية فيها جميع القطاعات الحكومية حاضرة، وركزت بشكل كبير على كيفية إعمال وتنفيذ وتدقيق من ناحية دالمساطر، هاذ العقوبات البديلة وهي متقدمة في أشغالها على أساس أن نقدم معا، يعني مشروع متكامل، لا القانون الجنائي ولا قانون المسطرة الجنائية اللي كيضمن هاذ المحور المتعلق بتحديث النظام العقابي ببلادنا، أظن آن الأوان لتحديث هاذ النظام العقابي.

شكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

كما أشكركم جميعا على مساهمتكم.

رفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة، لننتقل للجلسة الخاصة بالتشريع.